

دليل حول الإجراءات وصياغة التقارير بشأن المعايير الدولية للعمل



دليل حول الإجراءات وصياغة التقارير بشأن المعايير الدولية للعمل

	LO	oll
C,	叶	

6	توطئة
7	الجزء الأول:
	آليات الرقابة بشأن تطبيق معايير العمل الدولية
8	الفقرة الأولى: آليات الإشراف المنتظم
8	1. هيئات الإشراف المنتظم
8	أولا: لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات
8	ثانيا: لجنة تطبيق المعايير التابعة لمؤتمر العمل الدولي
	2. حور النقابات في آليات الإشراف المنتظم
9	أولا: موافاة النقابات بنسخ من التقارير المرسلة إلى مكتب العمل الدولي
9	
10	-
10	رابعا: المشاركة في المؤتمر
	3. النتائج المترتبة عن آليات الإشراف المنتظم
10	أولا: النتائج المترتبة عن تدخل لجنة الخبراء
11	ثانيا: النتائج المترتبة عن تدخل لجنة المؤتمر
12	الفقرة الثانية: آليات الإشراف الخاصة
12	1. آليات الاحتجاج بشأن عدم التقيد بالاتفاقيات المصدق عليها
12	أولا: أحكام المادتين 24 و 25 من الدستور
	ثانيا: من يحق له الاحتجاج ؟
	ثالثا: الإِجراءات المتعلقة بالاحتجاجات
13	رابعا: مآل الاحتجاج
	2. آلِيات الشكوى بشأن عدم التقيد بالاتفاقيات المصدق عليها
	أولا: الأحكام الدستورية
15	ثانیا: من بإمکانه تقدیم الشکوی
	تالثا: إجراءات الشكوى ····································
16	رابعا: مآل الشكوى
	3. آلِيات الشكوى بشأن انتهاكات الحرية النقابية
_	أولا: لجنة الحرية النقابية التابعة لمجلس الإدارة
	ثانيا: إجراءات الشكوى أمام لجنة الحرية النقابية
20	ثالثا: لجنة التوفيق وتقصي الحقائق بشأن الحرية النقابية

الجزء الثاني: نظام التقارير عن اتفاقيات العمل الدولية	22
الفقرة الأولى: التقارير عن الاتفاقيات المصدق عليها عليها المصدق عليها	23
1. الالتزام بتقديم التقارير عن الاتفاقيات المصدق عليها	23
2. إجراءات إعداد وتقديم التقارير	23
3. محتوى التقارير	23
ع التواليا المغربات على المناطق المناطق المناطق المناطق المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة ا	23
	24
	25
ەنى : اىتقارىر غىر اندۇرىه	Z5 ···
4. دور منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل بشأن التقارير عن الاتفاقيات المصدق عليها	25
الغقرة الثانية: التقارير عن الاتفاقيات غير المصدق عليها وعن التوصيات	26
1. الالتزام بتقديم التقارير عن الاتفاقيات غير المصدق عليها وعن التوصيات	26
أولا: الالتزام بتقديم التقارير عن الاتفاقيات غير المصدق عليها	26
1. الالتزام بتقديم التقارير عن الاتفاقيات غير المصدق عليها وعن التوصيات أولا: الالتزام بتقديم التقارير عن الاتفاقيات غير المصدق عليها ثانيا: الالتزام بتقديم التقارير عن التوصيات	26
2. إجراءات منظمة العمل الدولية فيما يخص طلب التقارير	27
3. استشارة منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل وموافاتها بالتقارير	27
أولا: استشارة منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل	27
ثانيا: إرسال التقارير إلى منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل	
ه المالية	20
الملاحق	28
الملحق رقم 1: جدول زمني للإجراءات التي يتعين اتخاذها بشأن معايير العمل الدولية 9	29
الملحق رقم 2: استمارة نموذجية لتقديم الاحتجاج بموجب المادة 24 من دستور منظمة العمل الدولية	32
الملحق رقم 3: معجم المصطلحات المتعلقة بالمعايير الدولية للعمل والمعالم المصطلحات المتعلقة بالمعايير الدولية للعمل	36
الملحق رقم 4: مصادر معلومات بشأن المعايير الدولية للعمل	40

توطئة

يثيــر تطبيــق المعايير الدولية بشــأن الحريات النقابيــة وحقوق العمال في البلــدان العربية عدة إشــكاليات ترتبط أساســا بوجــود معوقــات وانتهــاكات عديدة من شــأنها أن تمنع تفعيل تلــك المعايير أو تؤدي إلــى خرقها. وهذا مــا يســـتوجب إبــراز أهمية دور النقابــات في متابعــة الإجراءات وصياغــة التقارير بشــأن تطبيق تلــك المعايير من أجــل تجاوز تلك المعوقــات والانتهــاكات المتعلقة بها.

1- الانتهاكات والمعوقات المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية بشأن الحريات النقابية وحقوق العمال

تبرز هذه الانتهاكات والمعوقات بالخصوص عبر العناصر التالية:

- عدم احترام الحكومات للالتزامات والتعهدات الناجمة عن المصادقة على المعايير الدولية للعمل
- غيــاب أو ضعــف الآليــات القانونية التي من شــأنها أن تضمن تفعيــل المعايير المصدق عليهــا، وبالخصوص على مســتوى أجهــزة تفتيش العمل و ضعف العقوبــات المترتبة عن الإخــلال بتلك المعايير
- الصعوبــات الناجمــة عن هشاشــة الوضع الاجتماعي والاقتصادي (انتشــار القطاع غير المنظــم وتفاقم البطالة والتشغيل الهش...)
- الصعوبــات الناجمــة عــن ضعف التنظيم النقابــي بما يحد من دوره فــي التصدي للانتهــاكات المتعلقة بتطبيق المعاييــر الدولية للعمل.

2- أهمية تمكين النقابات في المنطقة العربية من متابعة الإجراءات وصياغة التقارير بشأن تطبيق المعايير الدولية للعمل

تتجلى هذه الأهمية بالخصوص من خلال الأهداف التالية :

- تطويــر معرفــة النقابــات لآليات المراقبة بشــأن المعاييــر الدولية للعمل والاســتفادة منها في تعزيــز الحريات النقابيــة وحقــوق العمال في البلــدان العربية
 - تقييم مدى فاعلية آليات الرقابة بشأن المعايير الدولية للعمل وضرورة تطويرها
- تدعيــم وتفعيــل قدرة النقابــات على متابعة الإجــراءات وصياغة التقارير بشـــأن تطبيق المعاييــر الدولية للعمل مــن أجل ضمــان احترامها من طرف الـــدول العربية
- تطويــر قــدرة النقابــات علــى الضغــط والتأثيــر علــى الحكومات مــن أجل القيــام بالإصلاحــات الجوهريــة لتعزيز حقــوق العمــال وضمــان تطبيقها
- تعزيــز دور النقابــات ومكانتهــا صلــب منظمــة العمل الدوليــة وتنمية قدرتها علــى صياغة تصــورات ومقترحات مــن أجل تطويــر المعاييــر الدولية للعمل
 - تدعيم قدرة النقابات على مواجهة التحديات من أجل تطوير مهامها وضمان استقلاليتها
 - تطوير آليات الحوار الاجتماعي الثلاثي وتعزيز فاعليته وجدواه.

الجزء الأول

آليات الرقابة بشأن تطبيق معايير العمل الدولية



تنقسم هذه الآليات إلى صنفين:

آليات الإشراف المنتظم

آليات الإشراف الخاصة.

الفقرة الأولى:

آليات الإشراف المنتظم

1- هيئات الإشراف المنتظم

هنــاك لجنتان تتوليان مســؤولية الإشــراف المنتظم على تطبيــق المعاييــر الدوليــة للعمــل، وهمــا : لجنــة الخبــراء المعنيــة بتطبيــق الاتفاقيــات والتوصيات ولجنــة تطبيق المعاييــر التابعــة لمؤتمر العمــل الدولى.

أولا: لجنـة الخبـراء المعنيـة بتطبيـق الاتفاقيـات والتوصيـات (لجنـة الخبـراء)

+ تشكيل اللجنة:

- أنشــأت هــذه اللجنــة منــذ ســنة 1926، وهــي تتكــون اليــوم مــن 20 خبيرا يقــع اختيارهــم من ضمن شــخصيات تتميــز بكفاءتهــا وخبرتها العاليــة في مجــال القانون على المســتويين الوطنــي والدولــي ومشــهود لهــا بالحيــاد والاســتقلالية، علــى أن يقــع انتقاءهــم مــن عــدة أقطار فــي العالم حتى تســتفيد اللجنــة من التجارب المســتقاة مــن مختلف النظــم القانونية والاقتصاديــة والاجتماعية.
- يعيــن مجلــس الإدارة أعضاء اللجنة بناء علــى اقتراح من المديــر العام لمكتــب العمل الدولى.
 - تنتخب اللجنة في بداية كل دورة رئيسا ومقررا لها.
- تقـع تعيينــات أعضــاء اللجنــة لفتــرة 3 ســنوات قابلــة للتجديــد مبدئيــا. لكــن منــذ ســنة 2002 قــررت اللجنة أن يمــارس جميع أعضائهــا وظائفهم خلال مـــدة أقصاها 15 ســنة. كما قــررت اللجنة في دورتها التاســعة والســبعين (2008) أن تنتخــب رئيســها أو رئيســتها لفتــرة 3 ســنوات قابلــة للتجديــد مــرة واحدة.

+ تنظيم أعمال اللجنة ومهامها:

- تجتمــع لجنــة الخبــراء كل ســنة فــي تشــرين الثانــي/ نوفمبــر- كانـــون الأول/ ديســمبر
- تجتمع اللجنة في جلســات مغلقة، وتكتســي مداولاتها ووثائقها طابع السرية
- يتعيــن علــى اللجنــة أن تتقيد في انجــاز مهمتها بمبادئ الاســتقلالية والموضوعية والحياد.
- تتمثــل المهمــة الرئيســية للجنــة في بيان مــدى توافق القوانيــن والممارســات فــي كل دولة من الــدول الأعضاء مــع الاتفاقيــات المصــدق عليهــا ومــدى تقيــد هــذه الــدول بالالتزامــات التــي يفرضها عليها دســتور المنظمة بخصــوص المعايير.

ثانيــا: لجنــة تطبيــق المعاييــر التابعــة لمؤتمــر العمــل الدولــى (لجنــة المؤتمــر)

+ تشكيل اللجنة:

- لجنــة تطبيــق المعاييــر التابعــة للمؤتمــر هــي لجنــة دائمــة وثلاثيــة حيث تتشــكل من ممثلين عــن الحكومات والعمــال وأصحــاب العمــل.
- تنتخـب اللجنـة فـي كل دورة هيئة مكتبهـا المؤلفة من رئيـس (عضـو حكومـي) ونائبي رئيـس (عضو عـن العمال وعضـو عن أصحـاب العمــل) ومقرر (عضـو حكومي)

+ تنظيم أعمال اللجنة ومهامها :

- تجتمـع اللجنـة كل سـنة عنـد انعقـاد دورة المؤتمر في حزيـران/ يونيو

- بمقتضى أحـكام المـادة 7 مـن النظـام الأساسـي للمؤتمــر، تنظــر اللجنــة فــي مــا يلــي :
- 🔭 التدابيــر التــى تتخذهــا الــدول الأعضــاء بغيــة إنفــاذ الاتفاقيــات التي هي طرف فيهــا، والمعلومات المقدمة مـن الـدول الأعضـاء بصـدد نتائــج التفتيش
- 🔭 المعلومــات والتقاريــر التــى تقدمهــا الــدول الأعضــاء والمتعلقـة بالاتفاقيات والتوصيات، عمـلا بأحكام المادة 19 مــن الدســتور (خاصــة المعلومــات المتعلقــة بعــرض الاتفاقيــات على الســلطات الوطنيــة المختصة للنظر فى إمكانيــة التصديــق عليها وبيــان الصعوبات التــى قد تمنع أو تؤخــر التصديــق علــى الاتفاقيــة، وكذلــك المعلومات حول عــرض التوصيات على الســلطات الوطنيــة المختصة للنظـر فـى إمكانية اتخـاذ التدابيـر الملائمة)
- * التدابيــر التــي تتخذها الدول الأعضاء عمــلا بالمادة 35 مـن دسـتور المنظمة (تطبيـق الاتفاقيات علـى الأقاليم التابعة)
- تبعــا للبحــث التقنــى والمســتقل الــذى قامت بــه لجنة الخبراء، تتيح مـداولات لجنـة المؤتمـر فرصـة لممثلـي الحكومـات وأصحـاب العمـل والعمـال للنظـر معـا فـى الطريقــة التي اســتوفت بها الدول التزاماتها الناشــئة عن المعاييــر الدوليــة للعمل
- يمكـن للحكومـات اسـتكمال المعلومـات الـواردة في التقاريــر التى ســبق أن قدمتها إلى لجنة الخبراء والإشــارة إلـى التدابير الأخرى المزمع اتخاذهــا وكذلك لفت الانتباه إلى الصعوبـات التـى تواجههـا فـى الوفـاء بالتزاماتهـا وطلب الإرشاد لتذليل هــذه الصعوبات

2- دور النقابات في آليات الإشراف المنتظم

أُولا: موافــاة النقابات بنســخ مــن التقارير المرســلة إلى المكتب الدولـي للعمل

+ موافــاة النقابــات بالتقاريــر حول عــرض الاتفاقيات والتوصيــات على الســلطات الوطنيــة المختصة

- بموجب المادة 19 من دستور المنظمة، في الفقرة 5، تتعهــد كل دولة من الدول الأعضــاء بعرض الاتفاقيات على السلطة أو السلطات الوطنيــة المختصــة، بغيــة

- النظــر فــى إمكانيــة التصديــق عليهــا. وتقــوم الدولة إثر ذلـك بإرسـال تقريـر للمدير العـام لمكتب العمـل الدولى لإعلامـه بالتدابيـر المتخــذة فــى هــذا الشــأن، مـع بيــان الصعوبــات التـــي قـــد تمنـــع أو تأخــر التصديـــق. ويتعيـــن على الدولـة، حسـب المـادة 23 مـن الدسـتور، موافـاة المنظمــات الممثلة للعمال ولأصحاب العمل بنســخة من التقريــر المذكور.
- كمــا تنص المادة 19 من دســتور المنظمــة، في الفقرة 6، على أن تتعهـد كل دولـة بعـرض التوصيـات علـى الســلطة أو الســلطات المختصــة، بغيــة إصــدار تشــريع أو اتخـاذ إجـراء آخـر. وتقــوم الدولة بإرســال تقريــر للمدير العـام لمكتـب العمل الدولـى لإعلامه بالتدابيـر المتخذة في هذا الشــأن، مــع موافاة المنظمــات الممثلة للعمال ولأصحــاب العمل بنســخة مــن هــذا التقرير.

+ موافاة النقابات بالتقارير بشــأن تطبيق الاتفاقيات المصدق عليها

- بمقتضـي المـادة 22 من دسـتور المنظمــة، تتعهد كل دولــة عضو بأن ترســل إلــى مكتب العمــل الدولــى تقارير دوريــة بشــأن التدابيــر التــي اتخذتهــا مــن أجــل تطبيــق الاتفاقيــات التي صدقــت عليها. وقد كانت هــذه التقارير ترسـل سـنويا، لكـن اعتمـد لاحقـا نظـام جديـد لإرسـال التقارير حيث صار يتعين أن ترســل كل ثلاث ســنوات تقارير عــن تطبيــق الاتفاقيــات الأساســية وكذلــك اتفاقيــات الإدارة الســديدة (ذات الأولويــة)، فــى حيــن ترســل كل خمـس سـنوات تقاريـر عـن تطبيـق الاتفاقيـات الأخـرى (الاتفاقيــات التقنيــة). ويمكــن أن تطلــب تقاريــر حــول تطبيـق الاتفاقيــات علــى فتــرات أقصــر مــن ذلك.
- ويتعيــن حســب الفقــرة 2 مــن المــادة 23 مــن دســتور المنظمــة أن تقــوم الدولــة بموافاة المنظمــات الممثلة للعمــال ولأصحــاب العمــل بنســخ مــن جميــع التقاريــر المرســلة بشــأن تطبيق الاتفاقيات المصــدق عليها (انظر لاحقا).

ثانيا: استشارة المنظمات الأكثـر تمثيـلا للعمـال ولأصحاب العمل

حســب الاتفاقيــة الدوليــة للعمــل رقــم 144 بشــأن المشــاورات الثلاثيــة، يتعيــن علــى البلــدان المصدقــة على تلـك الاتفاقيــة أن تقــوم بإجــراء مشــاورات ثلاثيــة

مع المنظمات الأكثـر تمثيـلا للعمال ولأصحـاب العمل، وذلـك حـول :

- ردود الحكومــات علــى الاســتبيانات والتعليقــات بشــأن الصكــوك الجديدة المقترحة للمناقشــة في جدول أعمال مؤتمر العمــل الدولى
- المقترحات التي تقدم إلى السلطات الوطنية المختصة بشــأن عرض الاتفاقيات والتوصيات عليها
- المســائل المترتبــة علــى التقاريــر التــي ترســلها الــدول بشأن الاتفاقيـات التـى صدقـت عليهـا
- التدابيــر الخاصــة التــي يمكــن للــدول اتخاذهــا بشــأن الاتفاقيـات غيـر المصـدق عليهـا والتوصيـات
 - المقترحات بشأن نقض اتفاقيات مصدق عليها.

ثالثًا: إحالـة تعليقـات منظمـات العمـال ومنظمـات أصحاب العمل

يحــق لأي منظمــة من منظمات العمــال أو من منظمات أصحــاب العمــل، ســواء تلقــت أم لــم تتلــق نســخا مــن تقاريــر الحكومــات، أن ترســل فــى أى وقت مــن الأوقات تعليقاتهــا بشــأن أى مســألة مــن المســائل المثــارة فيما يتعلـق بتشـكيل لجنة المؤتمـر المعنية بتطبيـق المعايير مجالات نظرها (أنظر أعلاه)

رابعا: المشاركة في المؤتمر

يمكـن لممثلـى منظمـات العمـال ومنظمـات أصحـاب العمــل، من خلال مشــاركتهم في مؤتمر العمــل الدولى، وبالخصــوص في لجنة تطبيــق المعايير، أن يثيروا مســائل تتعلـق بالوفاء بالالتزامـات المتصلـة بالمعايير.

3- النتائــج المترتبــة عــن آليــات الإشــراف ا لمنتظـم

أُولا: النتائج المترتبة عن تدخل لجنة الخبراء

- تتولى اللجنــة فحــص التقاريــر والمعلومــات المتعلقــة بالاتفاقيــات والتوصيــات الدوليــة للعمل، والتى ترســلها الــدول الأعضــاء، ومنهــا بالخصــوص التقاريــر الدوريــة

حـول التدابيــر التــى اتخذتهــا تلــك الــدول من أجــل إنفاذ أحـكام الاتفاقيـات التـى صادقـت عليها (المـادة 22 من الدسـتور)، وكذلـك المعلومـات التـى يتعين علـى الدول إرسالها حول عرض الاتفاقيـات على السـلطات الوطنية المختصة مـن أجـل النظر فـى إمكانيـة التصديـق عليها، مـع بيــان الصعوبــات التى تمنــع أو تؤخــر التصديــق على الاتفاقيــة، وعــرض التوصيــات أيضــا على تلك الســلطات للنظـر فـى إمكانيــة اتخـاذ التدابيــر الملائمة (المـادة 19 من الدســتور).

- عنــد فحصهــا لمــدى احترام الــدول الأعضــاء لالتزاماتها المتعلقــة بالمعاييــر، تبــدي اللجنة نوعين مــن التعليقات: ملاحظات وطلبات مباشرة. وتتضمىن الملاحظات تعقيبات على المســائل الأساســية التي تثار بشأن تطبيق اتفاقیــة معینــة مصدق علیهــا من طرف دولــة ما، وهی تسـتخدم بصـورة عامـة فـى الحالات الأشــد خطــورة أو حـالات التخلـف عن الوفـاء بالالتزامـات منذ أمـد طويل. وتنشــر هــذه الملاحظــات فــى التقريــر الســنوى الصــادر عـن لجنـة الخبـراء والذي يقـدم لاحقـا إلى لجنـة تطبيق المعاييــر التابعــة للمؤتمــر. أمــا الطلبات المباشــرة فهى تتعلق باستفســـارات ذات طابع تقنـــى أو طلب المزيد من المعلومــات أو التوضيحات، وتبلغ مباشــرة إلى الحكومة المعنيــة و لا تنشــر فــى تقريــر لجنــة الخبراء ، لكــن يمكن الاطلاع عليها على موقع الواب الخاص بالمنظمة.
- تتولى لجنــة الخبــراء أيضــا، فــى ســياق الحراســة الاســتقصائية العامــة، البحــث حــول وضــع التشــريعات والممارسات المتعلقة بمجال محدد يشمله عدد معين مـن الاتفاقيــات والتوصيات التي يختارهــا مجلس الإدارة. وتســتند الدراســة الاســتقصائية العامــة إلــى التقاريــر المقدمــة مــن الــدول الأعضــاء (بمقتضــي المادتيــن 19 و22 من الدســتور)، وتشــمل هــذه الدراســة جميع الدول الأعضاء بصرف النظر عما إذا كانت مصدقة أم لا على الاتفاقيـة المعنيـة.
- تضع لجنــة الخبــراء تقريــرا ســنويا يتكــون مــن مجلدين، حيــث يتضمــن المجلــد الأول التقريــر العــام حــول ســير أعمـال اللجنــة والمســائل التــى عالجتهــا واســتنتاجاتها حــول مدى تقيــد الــدول بالتزاماتها الدســتورية المتعلقة بمعاييــر العمــل الدوليــة (الجــزء1) وكذلــك الملاحظــات الخاصـة ببعض البلدان بشـأن احتـرام الالتزامات المرتبطة بإرسال التقاريـر وبتطبيـق الاتفاقيـات المصــدق عليهــا ومدى التـزام الدول بعـرض الاتفاقيــات والتوصيات على

السـلطات الوطنيــة المختصة (الجــزء 2)، في حين يخصص المجلــد الثانــى للدراســة الاســتقصائية العامة.

ثانيا: النتائج المترتبة عن تدخل لجنة المؤتمر

- تتولى لجنة المؤتمر مناقشة تقرير لجنة الخبراء والوثائق التـى أرسـلتها الحكومـات. وتبـدأ أعمـال لجنــة المؤتمــر بمناقشــة عامة تســتند أساســا علــى التقرير العــام للجنة الخبـراء. ثـم تناقش لجنة المؤتمر الدراسـة الاسـتقصائية العامـة. كمـا تبحث حـالات الإخـلال الجسـيم بالالتزامات المتعلقــة بتقديــم التقاريــر أو غيرهــا مــن الالتزامــات المرتبطـة بالمعاييـر. وأخيـرا تقـوم لجنـة المؤتمر بفحص عدد مـن الحالات الفرديـة المتعلقة بتطبيـق الاتفاقيات المصدق عليهـا، والتـى أبديـت بشـأنها ملاحظـات مـن طـرف لجنة الخبـراء، وفي ختام كل حالــة من تلك الحالات الفرديــة تعتمــد لجنة المؤتمــر اســتنتاجات حولها.

- تقـدم لجنــة المؤتمــر تقريرا يناقش في الجلســة العامة بغـرض اعتمـاده من طـرف المؤتمـر. ويمكـن أن يتضمن التقريــر دعــوة الــدول التــى جــرت مناقشــة حالتهــا إلــى استقبال بعثـة تقنيـة مـن مكتـب العمـل الدولـى قصد مساعدتها على تحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، أو اقتـراح إجـراءات أخـرى، كمـا يمكـن للجنــة المؤتمــر أن تطلـب مـن الحكومـة المعنيـة موافاتهـا بمعلومـات إضافيــة أو مراعــاة بعــض المســائل عنــد تقديــم تقريرها المقبـل للجنــة الخبـراء. وبالإضافــة لذلــك، يتضمــن تقرير لجنــة المؤتمــر عرضــا لبعض الحــالات، مثل الحــالات التى حصل بشـأنها تقـدم واضـح أو حـالات الإخـلال الجسـيم بالاتفاقيـات المصـدق عليمـا.

- ينشــر تقرير اللجنة في محضر أعمال المؤتمر، كما ينشــر أيضا ضمن منشــور مستقل.

الفقرة الثانية:

آليات الإشراف الخاصة

تشـمل هــذه الآليات ثلاث أنــواع، وهي: آليــات الاحتجاج بشــأن عدم التقيد بالاتفاقيات المصدقة اســتنادا لأحكام المادتين 24 و25 من دســتور المنظمة، و آليات الشكاوى اســتنادا لأحــكام المــادة 26 من نفــس الدســتور، و آليات الشكاوى بشــأن الحريات النقابية.

1- آليات الاحتجاج بشأن عدم التقيد بالاتفاقيات المصدق عليها (المادتان 42 و 52 من الدستور)

أولا: أحكام المادتين 24 و 25 من الدستور

المادة 24 من الدستور:

تنـص هذه المـادة على أنـه إذا قدمت إحـدى المنظمات المهنيـة للعمـال أو لأصحـاب العمـل إلـى مكتـب العمل الدولـي احتجاجـا حـول تقصير إحـدى الـدول الأعضاء في تأميـن التطبيـق السـليم لأي اتفاقيــة هـي طـرف فيها، يجـوز لمجلس الإدارة أن يحيـل هذا الاحتجاج إلى الحكومة المدعـى عليهـا، ولـه أن يدعـو الحكومـة المذكـورة إلى تقديـم الـرد الذي تراه مناسـبا بشـأن موضـوع الاحتجاج.

• المادة 25 من الدستور:

تنـص هذه المادة على أنه إذا لم يصل أي رد من الحكومة المدعـى عليها خلال مهلـة معقولة، أو لـم يعتبر مجلس الإدارة الـرد الذي وصل ردا مقنعا، يجوز للمجلس أن ينشــر الاحتجاج ومعــه الرد عليه إن وجد.

ثانيا: من يحق له الاحتجاج؟

- وفقــا للمــادة 24 من دســتور منظمــة العمــل الدولية، يجــوز لكل منظمــة مهنية للعمــال أو لأصحــاب العمل أن تقوم بتقديــم احتجاجات إلى مكتب العمل الدولي بشــأن تقصيــر أي دولة عضو في تطبيــق اتفاقية صادقت عليها.
- يمكـن أن تقــدم الاحتجاجات من طــرف منظمات مهنية وطنيــة أو محلية أو مــن طرف اتحادات دوليــة للعمال أو لأصحاب العمل

- لا يشترط أن تكون المنظمـة المهنيـة التـي قدمـت الاحتجـاج لهـا صفـة المنظمـة الأكثـر تمثيـلا للعمـال أو للصحـاب العمـل أو أن يعتـرف بصفتهـا التمثيليـة داخـل الدولـة المدعـى عليها.
- يمنــح حـق تقديــم الاحتجــاج إلــى أي منظمــة مهنيــة للعمــال أو لأصحــاب العمــل بقطــع النظر عــن حجم هذه المنظمــة وجنســيتها أو البلد الــذي يتواجد فيــه مركزها.
- استنادا للمبادئ التي وضعتها لجنة الحريـات النقابية، فإنـه لا يجـب رفض قبـول الاحتجـاج لمجـرد أن الحكومة المحتـج ضدهـا قـد حلـت أو طلبـت حـل المنظمـة التي تقدمـت بالاحتجـاج. كمـا أن عـدم وجـود اعتراف رسـمي بالمنظمـة النقابيـة من طرف الحكومـة، أو عدم حصولها علـى تصريـح مسـبق لممارسـة نشـاطها، لا يبـرر رفـض قبـول الاحتجـاج الذي تقدمـت به عندما يكـون واضحا أن تلـك المنظمـة موجـودة علـى الأقل بحكـم الواقع.
- لا يجــوز للأفراد تقديم الاحتجاجات مباشــرة إلى منظمة العمــل الدوليــة، لكن يجوز لهــم تقديــم المعلومات ذات الصلــة إلى منظمــات العمال أو منظمــات أصحاب العمل التــي ينتمون إليهــا، وفي هــذه الحالة يمكــن للمنظمات المعنيــة تقديم الاحتجاجــات إلى مكتب العمــل الدولي.

ثالثًا: الإجراءات المتعلقة بالاحتجاجات

• إجراءات تقديم الاحتجاجات

حـددت هـذه الإجـراءات صلـب أحـكام النظـام الداخلي المتعلـق بإجـراء النظر في الاحتجاجـات المقدمة بموجب المادتيـن 24 و 25 من دسـتور المنظمة. وقد اعتمد هذا النظـام الداخلـي من طـرف مجلـس إدارة مكتـب العمل الدولـي منـذ سـنة 1932 وأدخلـت عليـه لاحقـا بعـض التعديـلات، آخرهـا تلـك المعتمـدة فـي نوفمبـر 2004. وتتمثـل هــذه الإجـراءات في مـا يلي :

- تقـدم الاحتجاجـات إلـى مكتـب العمـل الدولـي الـذي يصـدر إشـعارا باسـتلام الاحتجـاج ويعلم بذلـك الحكومة التـى قـدم الاحتجـاج ضدها.
- يحيـل المديـر العـام الاحتجـاج فـورا إلـى هيئـة مكتـب مجلـس الإدارة.

- تقــدم هيئــة المكتــب تقريــرا إلــى مجلــس الإدارة لاتخاذ القرار بشأن قبول الاحتجاج إذا توفرت الشروط المطلوبـة.
 - يخضع قبول الاحتجاج إلى الشروط التالية :
 - يجب أن يبلغ الاحتجاج خطيا إلى مكتب العمل الدولى
- يجـب أن يكـون الاحتجـاج صـادرا عـن منظمــة مهنيــة للعمـــال أو لأصحـــاب العمـــل
- يجـب أن يشـير الاحتجـاج بصفـة صريحة إلـى المادة 24 مـن دسـتور المنظمة الدوليــة للعمل
- يجـب أن يكـون الاحتجـاج موجهـا ضـد إحـدى الـدول الأعضاء بالمنظمـة
- يجب أن يكـون موضوعه متصلا باتفاقية صادقت عليها الدولــة التــى قــدم الاحتجــاج ضدهــا، وأن تقــع الإشــارة لهــذه الاتفاقيــة في وثيقــة الاحتجاج
- يجـب أن يشـير الاحتجـاج إلـى النقطـة أو النقـاط التـي يدعـي فيهـا أن الدولـة المحتـج ضدهـا قـد قصـرت في تأميـن التطبيـق الفعلـى للاتفاقيـة المعنيـة.

• إحالة الاحتجاج إلى اللجنة

- حسـب النظـام الداخلـى المشـار إليـه، إذا قـرر مجلـس الإدارة، اسـتنادا إلــى تقريــر هيئة مكتبه، قبــول الاحتجاج، فإنـه يعين لجنـة ثلاثية للنظـر في هذا الاحتجـاج. وتكون اللجنــة مؤلفــة مــن أعضــاء مــن مجلــس الإدارة، يتــم اختيارهــم بالتســاوى مــن ضمــن مجموعــات الحكومــات والعمـــال وأصحـــاب العمل.
- لا يمكـن أن ينظـم إلى هذه اللجنـة أي ممثل أو مواطن مـن الدولـة المحتـج ضدهـا أو أي شـخص يشـغل منصبا رسـميا فـى منظمـة العمـال أو منظمـة أصحـاب العمل التى تقدمـت بالاحتجاج.
- إذا كان موضـوع الاحتجـاج يتصـل باتفاقيــة تتعلــق بالحقوق النقابية للعمال، يمكن إحالته إلى لجنة الحريات النقابيــة لتتولــى النظــر فيه.
- إذا كان الاحتجـاج يتعلــق بأحــداث وادعــاءات شــبيهة بتلـك التـي كانـت موضـوع احتجـاج سـابق، يجـوز تأجيـل تعييــن اللجنــة الثلاثيــة المكلفــة بالنظــر فــى الاحتجــاج الجديــد، وذلك إلى أن تنظر لجنة الخبــراء المعنية بتطبيق الاتفاقيــات والتوصيــات، فــى دورتها التاليــة، فى متابعة التوصيــات التي اعتمدها مجلس الإدارة في وقت ســابق.

رابعا: مآل الاحتجاج

• صلاحيات اللجنة المكلفة بالنظر في الاحتجاج

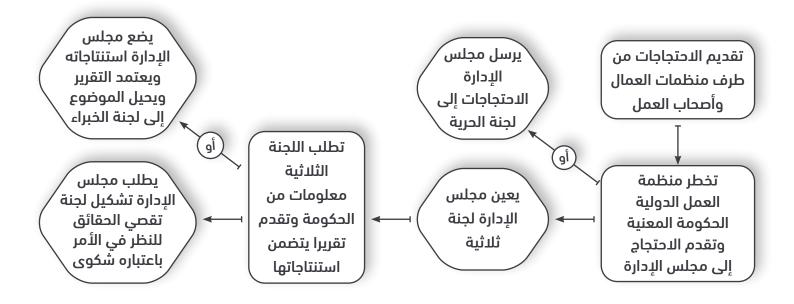
- يجــوز للجنــة أن تطلــب مــن المنظمــة التــى تقدمــت بالاحتجـاج توفيــر المزيــد مــن المعلومــات، فــي غضــون مهلـة تحددهـا اللجنـة.
- تقـوم اللجنــة بإرســال الاحتجــاج إلــى الحكومــة المحتج ضدها، مع إمكانيـة دعوتهـا إلـى تقديـم رد حولـه فـى حـدود مهلـة تضبطهـا اللجنة.
- بعــد تســلم رد الحكومــة المعنية، يجوز للجنــة أن تطلب منهـا توفيـر المزيـد مـن المعلومـات، مـع تحديـد مهلة للإجابة.
- يمكـن للجنــة دعــوة أحــد ممثلــى المنظمــة المهنيــة صاحبــة الاحتجاج إلى الحضــور أمام اللجنــة لتقديم المزيد مــن المعلومات شــفهيا.
- يجــوز للجنــة التمديــد فــى الفتــرة الزمنيــة المحــددة لتقديــم الــردود أو المعلومــات الإضافيــة حــول موضوع الاحتجـاج، وذلـك بنـاء على طلب مـن المنظمـة المهنية أو الحكومـة المحتـج ضدهــا.
- إذا دعـت اللجنـة الحكومة إلى تقديم رد بشـأن موضوع الاحتجـاج أو توفير المزيد مـن المعلومات، يجوز للحكومة أن تقــدم هــذا الــرد أو هــذه المعلومــات خطيــا، أو أن تطلب مـن اللجنـة الاسـتماع إلى ممثـل الحكومـة. كما يجوز أن تطلب تعيين ممثل للمديـر العام ليقـوم بزيارة البلاد قصد الحصول على معلومات بخصوص الاحتجاج ليقدمهـا إلـى اللجنـة، وذلـك مـن خـلال إجـراء اتصالات مباشرة مع السلطات والمنظمـات المختصة.
- عندمـا تنهـى اللجنـة النظـر فـى الاحتجـاج مـن حيـث مضمونــه، تقــدم تقريــرا إلــى مجلــس الإدارة تعــرض فيه الخطــوات التــي اتخذتهــا للنظــر فــي الاحتجــاج وتقــدم اسـتنتاجاتها بشــأن المســائل المثارة في هذا الصدد، كما تقــدم توصياتها فيمــا يتعلق بالقــرارات التــى يتعين على مجلس الإدارة اتخاذها.

نظر مجلس الإدارة في الاحتجاج

- عندمــا ينظــر مجلــس الإدارة فــى تقاريــر هيئــة مكتبــه بشــأن قبول الاحتجــاج وتقارير اللجنة المكلفــة بالنظر في مضمـون هــذا الاحتجاج، تدعـى الحكومة المعنيــة، إذا لم يكــن لديها ممثل فــى مجلــس الإدارة، إلى إرســال ممثل عنها للمشــاركة في مــداولات مجلــس الإدارة عند النظر في الموضوع. ويتم إشـعار الحكومة بالتاريخ الذي سـيقع فيـه النظـر في الاحتجـاج، بعـد تحديد مهلة مناسـبة بما فيه الكفاية.

- يجــوز لممثــل الحكومــة أن يأخــذ الكلمــة فــى الظروف نفســها التــى يأخــذ فيهــا الكلمــة أي عضــو مــن أعضــاء مجلـس الإدارة، لكنـه لا يتمتـع بحـق التصويـت.
- عنــد النظــر فــى المســائل ذات الصلة بالاحتجــاج، يعقد مجلـس الإدارة جلسـات مغلقة.
- يجوز لمجلس الإدارة أن يقرر نشــر الاحتجاج ورد الحكومة عليه، مع تحديد شــكل النشر وتاريخه.
- يقــوم مكتــب العمــل الدولــى بإبــلاغ قــرارات مجلــس الإدارة إلى الحكومة المعنية وإلى المنظمة التي قامت بالاحتجاج.

رسم يلخص إجراءات الاحتجاج



2- آليات الشكاوي بشأن عدم التقيد بالاتفاقيات المصدق عليها (المادة 62 من الدستور)

أولا: الأحكام الدستورية

• أحكام المادة 26 من الدستور:

تنص المادة 26 من الدستور على ما يلى :

- 1. لـكل دولة مـن الدول الأعضاء حق التقـدم إلى مكتب العمــل الدولى بشــكوى ضد أي دولة عضــو أخرى إذا رأت أن هــذه الأخيــرة لا تكفــل الالتــزام الفعلــى بــأي اتفاقية صدقـت كلتاهما عليها طبقـا لأحكام المواد السـابقة.
- 2. يجــوز لمجلــس الإدارة إذا رأى ذلــك مناســبا، وقبــل إحالــة الشــكوى المذكورة إلــى لجنة تحقيــق، وفقا للنهج المنصـوص عليه فيما بعـد، أن يتصل بالحكومة المشــكو منهـا علـى النحو الـذي تبينه المـادة 24.
- إذا لـم يـر مجلـس الإدارة ضرورة لإبلاغ الشــكوى إلى الحكومة المشــكو منها، أو إذا أبلغها هذه الشــكوى ولم يصلــه منها خــلال مهلــة معقولــة رد يعتبره مقنعــا، كان للمجلس أن يعين لجنة تحقيق لدراســة الشــكوى وتقديم تقرير بشأنها.
- 4. يجـوز لمجلـس الإدارة أن يأخــذ بهذا النهج نفسـه، إما مـن تلقـاء ذاتـه أو بنـاءا علـى شـكوى يتلقاهـا مـن أحد المندوبيــن فـــى المؤتمر.
- 5. حيـن تطـرح علـى مجلـس الإدارة مسـألة نشـأت عـن تطبيــق المــادة 25 أو المادة 26، يكــون من حق الحكومة المعنيــة، إذا لــم تكــن ممثلة ســلفا فيه، أن ترســل ممثلا للاشــتراك فــى مــداولات مجلــس الإدارة أثنــاء نظــره في المسألة. وتخطر الحكومـة المعنيـة بالموعد الذي سـتناقش فيه المسـألة قبل ذلك الموعــد بمهلة كافية.

أحكام دستورية أخرى ذات علاقة بآليات الشكاوى

تضمن دســتور المنظمــة الدولية للعمل عــدة مواد أخرى مكملــة لأحــكام المــادة 26 حول آليات الشــكاوى بشــأن عــدم التقيــد بالاتفاقيات المصــدق عليها، وهــى **المواد** 27 إلى 34 من الدســتور.

ثانيا: من بإمكانه تقديم الشكوى؟

+ إمكانيــة تقديم الشــكوى مــن أي دولة مــن الدول الأعضاء ضـد أي دولة أخـرى عضو.

- فـى هــذه الحالــة، يجــب أن يتعلــق موضــوع الاتفاقية، مبدئيــا، باتفاقيــة مصــدق عليهــا مــن طــرف الدولتيــن المعنيتيــن. لكــن إذا تعلق الأمر بمخالفة لأحــكام اتفاقية أساسـية، فإنـه يمكـن تقديـم الشـكوى مـن طـرف أي دولــة عضو ضــد أى دولة عضو أخرى، حتــى إذا كانت هذه الأخيـرة لـم تصدق علـى تلـك الاتفاقية.
- ليـس مـن الضـروري أن تكــون الشــكوي قائمــة علــي أســاس ضرر مباشــر أصاب الدولة التي تقدمت بالشــكوى
- لكـن فـى كل الحـالات يجـب إثبـات أن الدولة المشـكو ضدهــا قد أخلــت فعــلا بالتزاماتها المترتبة عــن الاتفاقية التى أثيرت بشــأنها الشــكوى.
- + إمكانية تقديم الشــكوى ضــد أي دولة عضو، وذلك بمبـادرة من مجلـس الإدارة، سـواء من تلقاء نفسـه أو بنـاء علـي شـكوي تلقاها مـن أحـد المندوبين في المؤتمر، اســتنادا لأحكام الفقــرة 4 من المادة 26 من الدســتور، حيــث جاء في هذه الفقــرة : «يجوز لمجلس الإدارة أن يأخــذ بهذا النهج نفســه، أما مــن تلقاء ذاته أو بنـاء على شـكوى يتلقاهـا من أحــد المندوبين في المؤتمـر». والمقصـود بعبـارة «النهــج نفســه» هو نظام الشــكاوى التــي تقدمها الدول.

ثالثًا: إجراءات الشكوي

بعــد تلقى الشــكوى من طرف مجلــس الإدارة، يجوز لهذا الأخيـر إمـا أن يتبـع الإجـراء التوفيقـى أو إحالة الشـكوى إلى لجنـة تحقيق.

- الإجراء التوفيقي

يجــوز لمجلــس الإدارة، إذا رأى ذلــك مناســبا، وقبل إحالة الشـكوى إلـى لجنــة تحقيــق، أن يتصــل بالحكومــة التــي أثيـرت ضدهـا الشـكوى ويدعوهـا إلـى تقديم الـرد الذى تــراه مناســبا بشــأن الموضوع.

ينـدرج هذا الإجراء التوفيقي ضمن أسـاليب حل المنازعات الدوليـة بالطـرق السـلمية، حيـث يهـدف إلـى التوفيـق بيـن وجهـات النظـر المختلفـة بشـأن موضوع النـزاع، أي موضـوع الشـكوى، بعـد تمكيـن الحكومـة التـي أثيـرت ضدهـا الشـكوى مـن تقديـم إجابتهـا فـي أجـل معقول، وذلـك مـن أجـل الوصـول إلى حـل صلحي.

- الإحالة إلى لجنة التحقيق

+ مـا هـي الحـالات التـي تسـتوجب إحالـة موضـوع الشـكوى إلـي لجنـة تحقيـق ؟

يســتنتج من أحــكام المادة 26 من دســتور منظمة العمل الدوليــة، أن إحالــة موضــوع الشــكوى إلــى لجنــة تحقيق تكون فــي الحــالات التالية :

- إذا لم يقتنع مجلس إدارة المنظمة بالرد الذي قدمته الحكومة التي أثيرت ضدها الشــكوي
 - إذا لم يصله رد هذه الحكومة في فترة معقولة
- إذا اعتبــر مجلــس الإدارة أنــه مــن الضــروري إحالــة موضوع الشــكوى مباشــرة إلى لجنة تحقيــق دون المرور بالإجــراء التوفيقــي (الصلحــي)

+ مـا هـي الإجـراءات التـي يقـع إتباعهـا أمـام لجنة التحقيـق ؟

- ليـس هنـاك نظام أساسـي لهذه الإجـراءات، وقد ترك مجلس إدارة المنظمة المسـألة في كل حالة من الحالات لتقديـر لجنـة التحقيـق ذاتها، علـى أن تتقيد هــذه اللجنة بالمبـادئ التوجيهيـة العامـة للمنظمـة. وتتضمـن تقارير لجـان التحقيـق الخاصـة بـكل حالـة مـن الحـالات وصفـا للإجـراء المتبـع لدراسـة الشــكوى، بمـا في ذلـك كيفية تلقـي البلاغات من الأطراف وسـائر الأشــخاص المعنيين أو المنظمات المعنية وإجراءات عقد جلسـات الاســتماع.
- تتكــون لجنــة التحقيــق عــادة من ثــلاث أعضــاء يعينهم مجلــس إدارة المنظمــة بناء على اقتراح مــن المدير العام لمكتــب العمــل الدولــي، ويقــع اختيارهــم علــى أســاس كفاءتهــم ويتمتعــون بالاســتقلال التــام فــي مباشــرة عملهم .

- طبق مـا نصـت عليـه المـادة 27 مـن دسـتور منظمة العمـل الدوليـة، تتعهـد كل الـدول الأعضاء، سـواء كانت معنيـة مباشـرة بالشـكوى أم لا، بالتعـاون مـع لجنـة التحقيـق بـأن تضـع تحـت تصرفهـا جميـع مـا لديهـا من معلومـات ذات صلـة بموضـوع الشـكوى.

رابعاً: مآل الشكوي

- إعداد تقرير لجنة التحقيق

حسب المـادة 28 مـن دسـتور منظمـة العمـل الدولية، تتولـى لجنـة التحقيـق بحـث موضـوع الشـكوى كامـلا، وتتولـى بعـد ذلـك إعـداد تقريـر يتضمـن النتائـج التـي توصلـت إليهـا بصـدد جميـع الوقائـع التي تسـمح بالبت فـي القضيـة المتنـازع عليهـا بيـن الأطـراف.

يتضمــن تقريــر اللجنــة كذلــك التوصيــات التــي تــرى مــن المناســب اقتراحهــا بشــأن التدابيــر التــي ينبغــي اتخاذها لإزالة أســباب الشــكوى.

تحدد اللجنــة المهلــة التــي يجــب أن تتخــذ خلالهــا هــذه التدابير.

- متابعة تقرير لجنة التحقيق

حسـب المـادة 29 مـن دسـتور منظمــة العمــل الدولية، يقــوم المديــر العــام لمكتــب العمــل الدولــي بإبــلاغ تقريــر لجنــة التحقيــق إلــى مجلــس الإدارة و إلــى كل من الحكومــات ذات العلاقــة بالشــكوى، ويتكفــل بنشــره.

يتعيــن على الحكومــات المذكــورة، خلال ثلاثة أشــهر، أن تقــوم بإعلام المدير العام لمكتــب العمل الدولي بقبولها أو عــدم قبولهــا للتوصيات الواردة فــى تقرير اللجنة.

في صـورة عـدم قبولهـا لهـذه التوصيـات، يتعيـن على الحكومـات المعنيـة أن تعلم المدير العـام لمكتب العمل الدولـي عمـا إذا كانـت ترغب فـي أن تحال الشــكوى إلى محكمـة العـدل الدولية.

- قرارات محكمة العدل الدولية

لا يمكـن الالتجـاء إلـى محكمــة العــدل الدوليــة إلا إذا وافقــت علــى ذلــك جميع الــدول المعنيــة بالنــزاع، وفي

صـورة رفـض أى دولة من هذه الـدول أن يقع عرض النزاع على المحكمة، فإن هــذه الأخيرة لا يمكن لهــا النظر في الشكوي.

إذا وافقــت جميــع الدول المعنيــة على عــرض النزاع على محكمـة العــدل الدولية، فإن هــذه المحكمة تصــدر قرارا قضائيــا ملزمــا ونهائيــا، بمعنى أن هـــذا القــرار ليس قابلا لأن يقـع الطعـن فيه، حيث نصـت المادة 31 من دسـتور منظمــة العمــل الدوليــة علــى أن يكــون قــرار محكمــة العدل الدولية نهائيا بشــأن أي شــكوى أو مســألة أحيلت إليهـا عمـلا بالمـادة 29 من هذا الدسـتور.

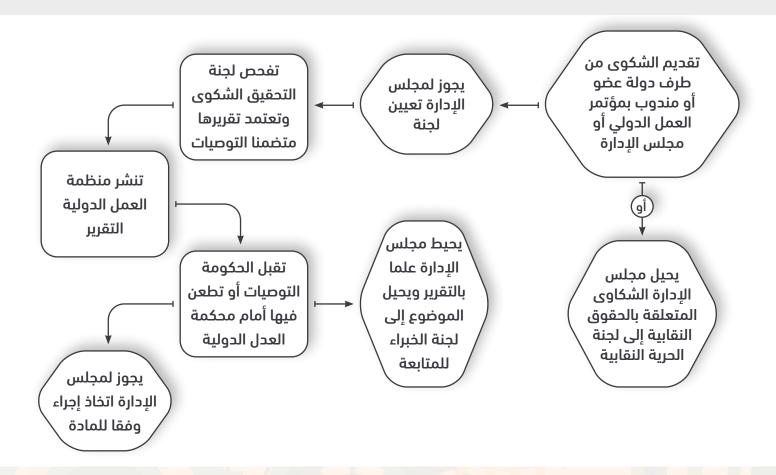
تتمتـع محكمـة العــدل الدولية بنفوذ واســع، حيث يمكن لهـا أن تثبـت أو تعــدل أو تلغــى أي نتائــج أو توصيــات تضمنهــا تقريــر لجنة التحقيق، حســيما نصت عليــه المادة 32 مــن دســتور المنظمة.

- الإجـراءات المترتبـة عـن عـدم تنفيـذ توصيـات لجنـة التحقيــق أو محكمــة العــدل الدوليــة

نصت المادة 33 من دســتور منظمــة العمل الدولية على أنـه إذا تخلفـت أي دولـة عضو، خـلال المهلـة المحددة، عـن تنفيذ التوصيــات التــى يتضمنها تقرير لجنــة التحقيق أو قـرار محكمــة العــدل الدولية، يجوز لمجلـس الإدارة أن يوصى المؤتمـر بالإجـراء الـذي يبدو لـه مناسـبا وكفيلا بضمــان الامتثــال لتلــك التوصيــات، مثــل التوقــف عــن التعـاون الفنـي مـع تلـك الدولـة أو قطـع المسـاعدات المقدمــة لهــا، أو اســتبعاد حكومتهــا من المشــاركة في اجتماعــات ومؤتمرات وملتقيات منظمــة العمل الدولية.

وحسـب المـادة 34 من دسـتور منظمة العمـل الدولية، يمكــن للحكومــة التــى تخلفــت عــن تنفيــذ التوصيــات الصــادرة عن لجنة التحقيق أو عــن محكمة العدل الدولية، أن تعلــم مجلــس الإدارة ، فــى أى وقــت، بأنهــا اتخــذت التدابيــر اللازمــة لتنفيذ تلــك التوصيات لجنــة التحقيق أو التوصيــات، وأن تطلــب من مجلــس الإدارة تشــكيل لجنة تحقيــق للتثبت مــن صحة أقوالهــا. فإذا ثبتــت صحة هذه الأقــوال، يتعين على مجلس الإدارة أن يوصى فورا بوقف أى إجـراء يكـون قـد اتخذ عملا بالمـادة 33 المشـار إليها.

رسم بياني يلخص إجراءات الشكوى



آليات الشكاوى بشأن انتهاكات الحرية النقابية

يتبـوأ مبدأ الحريـة النقابية مكانة رئيسـية ضمـن المعايير الصـادرة عـن منظمـة العمـل الدولية، حيث يجد أساسـه في دسـتور هــذه المنظمة، كمـا وقع إقراره فـي العديد مـن الاتفاقيات الدوليـة، ومنها الاتفاقيتان الأساسـيتان رقم 87 لسـنة 1984 ورقم 98 لسنة 1949. وقصد ضمان احتـرام مبدأ الحريـة النقابية، وضعت جملـة من الإجراءات الخاصـة بشـأن النظر في الشـكاوى المتعلقـة بانتهاكات الحقـوق النقابيـة، وتسـتند هــذه الإجراءات إلـى الأحكام التـي اعتمدها مجلس إدارة مكتـب العمل الدولي باتفاق مشـترك مـع المجلس الاقتصـادي والاجتماعـي للأمـم المتحـدة سـنة 1950. كمـا تسـتند تلـك الإجـراءات إلـى مـرارات لاحقـة اتخذهـا مجلـس الإدارة في عـدة دورات، قـرارات لاحقـة اتخذهـا مجلـس الإدارة في عـدة دورات، وكذلـك بعـض القـرارات التـي اعتمدتهـا لجنـة الحريـة النقابية نفسـها.

أُولًا: لجنة الحرية النقابية التابعة لمجلس الإدارة

+ تشكيل اللجنة

تعـود نشـأة لجنة الحريـة النقابيـة إلى سـنة 1951، هي هيئـة ثلاثيـة تابعـة لمجلـس الإدارة، وتتكون من تسـعة أعضـاء قارييـن وتسـعة أعضـاء مناوبيـن، يمثلـون بصفة متسـاوية مجموعـات الحكومـات وأصحـاب العمــل والعمــال فــي مجلـس الإدارة، بالإضافــة إلــى رئيــس مســتقل (شـخصية ليس لها صفة عضــو بمجلس الإدارة).

ولا يجـوز أن يشــارك فــي مــداولات اللجنــة أي ممثــل أو مواطــن مــن الدولة التي ضدها الشــكوى، أو أي شــخص يتولــى منصبا شــخصيا فــي المنظمة الوطنيــة للعمال أو لأصحاب العمــل المتقدمة بالشــكوى.

تجتمــع اللجنــة ثلاث مــرات في الســنة. وتكون جلســاتها مغلقــة ووثائق عملها ســرية.

+ اختصاص اللجنة

تختـص اللجنــة بالنظـر فــي الشــكاوى المتعلقــة بوجــود انتهــاكات بشــأن الحقــوق النقابيــة مــن طــرف أي دولــة عضــو بمنظمــة العمل الدولية، ســواء كانت هــذه الدولة قــد صدقت على الاتفاقيــات ذات الصلة بالحريــة النقابية أم لــم تصــدق عليها.

وتتمثـل مهمة اللجنة في تحديد ما إذا كانت التشـريعات والممارســات المتبعــة فــي الــدول المعنيــة متلائمة مع مبــادئ الحريــة النقابيــة والمفاوضة الجماعية المكرســة فــى اتفاقيــات العمل الدوليــة ذات الصلة.

اعتبــرت اللجنــة أنه ليــس من اختصاصهــا اتخاذ قــرار حول وجود انتهاكات تتعلــق بالاتفاقيات الصادرة عن المنظمة بشـــأن ظروف العمل، حيث أن الادعاءات المثارة لا تتعلق بالحرية النقابية.

كمــا اعتبــرت اللجنــة أن المســائل المتعلقــة بتشــريعات الضمــان الاجتماعــي لا تنــدرج فــي نطــاق اختصاصهــا.

عندمــا تعتبر الحكومة المعنية أن الادعاءات المثارة ترتبط بمســـائل سياســية بحتة، تقرر اللجنة أنــه ينبغي بحث هذه الادعــاءات فــي جوهرهــا، حتــى إذا كان مــن المحتمــل أن تكتســي طابعــا سياســيا في الأصــل أو تبين وجــود بعض الجوانــب السياســية، طالمــا أنهــا تتنــاول مســائل تتعلق مباشــرة بممارســة الحقوق النقابية.

يمكـن للجنـة أن تراعـي الظـروف الوطنيـة الخاصـة بكل دولـة، مثـل تاريـخ علاقـات العمـل والسـياق الاجتماعي والاقتصـادي، لكنهـا تعتبر أن مبادئ الحريــة النقابية التي تقرهـا المعايير الدولية تنطبق بشــكل موحــد وثابت على كل البلــدان الأعضـاء بمنظمة العمــل الدولية.

إذا كانـت الادعـاءات المثـارة لا تتعلـق بنـص لـه قـوة القانـون وإنمـا بمشـروع قانون، تعتبـر اللجنـة أن ذلك لا يمنعهـا من إبداء رأيها في موضـوع الادعاءات المطروحة أمامهـا، بـل ترى أنه مـن المرغوب، في مثل هــذه الحالة، أن تحـاط الحكومـة والجهة صاحبة الشــكوى علما بوجهة نظـر اللجنـة بشــأن مشــروع القانــون قبــل إصــداره، حتى يتســنى للحكومـة أن تبــادر بإدخــال التعديــلات الضرورية عليه .

عندمــا تنص القوانين فــي أي دولة على إجــراءات للطعن أمــام هيئــة قضائيــة وطنيــة فــي انتهــاكات للحقــوق النقابيــة، فــإن اختصــاص اللجنة فــي النظر في الشـــكوى يبقــى قائما ولا يتقيد بمدى اســتنفاذ الإجراءات الوطنية، لكــن يمكن لهــا أن تعلق النظــر في الدعوى لفتــرة زمنية معقولــة ريثمــا تصــدر تلــك الهيئــة قرارها، شــريطة أن لا يضــر التأخيــر بالجهة التــي تدعي انتهــاك حقوقها.

ثانيا: إجراءات الشكوى أمام لجنة الحرية النقابية

+ شروط قبول الشكاوي من طرف اللجنة

يجب أن تكون الشـكاوى صـادرة عن منظمــات العمال أو منظمــات أصحاب العمــل أو الحكومات.

يمكـن أن تكـون الشـكوى صـادرة عـن منظمـة وطنيـة معنيـة بالمسـألة مباشـرة، أو منظمـة دوليـة لأصحـاب العمل أو للعمال لها صفة استشـارية لدى منظمة العمل الدوليـة، أو أي منظمـة دوليـة أخرى لأصحـاب العمل أو للعمـال، عندما تكـون الادعـاءات متصلة بمسـائل تمس بشـكل مباشـر منظمات تنتمـي إليها.

تتمتـع اللجنة بكامـل الحرية في أن تقرر مـا إذا كان يمكن اعتبــار منظمة مـا على أنهـا منظمة للعمــال أو لأصحاب العمــل فــي مفهــوم دســتور منظمــة العمــل الدوليــة، وهي ليســت مقيدة بـأي تعريف وطني لهــذا المصطلح.

لا تعتبر الشـكوى غير مقبولة لمجرد أن الحكومة المعنية قـد حلـت أو طلـب أن تحـل المنظمـة التـي تـم تقديـم الشـكوى بالنيابـة عنهـا، أو لأن الشـخص أو الأشـخاص الذيـن تقدمـوا بالشـكوى طلبوا اللجــوء خـارج البلد الذي ينتمــون له.

عدم الاعتراف رسـميا بمنظمة مـن المنظمات من طرف الدولـة المعنيـة لا يبـرر رفـض الادعـاءات التـي تضمنتها الشـكوى، وذلـك عندما يكـون واضحا أن لهــذه المنظمة وجـودا فعليا علـى الأقل.

في الحـالات التـي يطلـب فيهـا مـن اللجنـة أن تنظـر فـي شـكوى مقدمـة مـن منظمـة لا توجـد بشـأنها أي معلومـات دقيقة، يجـوز للمدير العـام أن يطلب من هذه المنظمـة توفير معلومات بشـأن عـدد أعضائها ونظامها الأساسـي وفروعهـا الوطنيـة أو الدولية، وغيـر ذلك من المعلومـات التـي قـد تكـون مفيـدة لمعرفـة مـا تمثله المنظمـة صاحبـة الشـكوى فـى الواقع.

مبدئيــا، لا تراعي اللجنة الشــكاوى المقدمة من أشــخاص طلبــوا عــدم ذكر أســمائهم أو مصدر الشــكوى، خوفا من التعــرض لأعمال انتقامية. لكن إذا أبلــغ المدير العام لجنة الحريــة النقابية بأن الشــكوى تشــمل ادعــاءات على درجة مــن الخطــورة لــم تنظــر فيهــا اللجنــة ســابقا، فإنــه يجوز

للجنــة أن تقــرر أي إجراء ينبغــي اتخاذه فيمــا يتعلق بهذه الشكوى.

يجب أن تكون الشكوى مكتوبة وموقعة من طرف ممثـل عـن الهيئـة المخـول لهـا تقديمهـا، كمـا يجب أن تكـون مدعمـة بالأدلـة والبراهيـن عـن حصـول انتهاكات محـددة بشـأن الحقـوق النقابيـة.

اعتبــرت اللجنــة أنــه لا يمكــن أن تعيــد فتح الدعــوى التي ســبق لها أن نظرت في جوهرهــا وقدمت توصيات نهائية بشــأنها إلــى مجلــس الإدارة، إلا في حــال تقديــم براهين جديــدة وإحاطتهــا علما بها.

+ إمكانية تأجيل النظر في بعض الحالات

يمكـن أن تتقـدم المنظمـة صاحبة الشـكوى أو الحكومة المعنيـة بطلـب تأجيـل النظـر فـي موضـوع الشـكوى، علـى أن تبـت اللجنـة فـي المسـألة بحرية كاملـة، وذلك بعـد تقييـم الأسـباب المقدمة بغيـة تعليل هـذا الطلب والظـروف المحيطـة بهـذه الحالة.

+ سحب الشكاوي

يمكـن أن تقـدم المنظمة الشـاكية مطلبـا للجنة من أجل سـحب الشـكوى، لكـن مـآل هـذا المطلب يتوقـف على تقديـر اللجنـة التـي تتمتـع وحدهـا بالقـدرة علـى تقييم الأسـباب المعروضـة عليها بغية تعليل سـحب الشـكوى وتسـعى إلـى معرفة مـا إذا كانت تلك الأسـباب حقيقية وأن طلب السـحب قـدم من طرف المنظمة باسـتقلالية تامـة وليـس نتيجـة ضغوطـات مارسـتها الحكومـة على هـذه المنظمة.

+ صلاحيات اللجنة وتنظيم عملها

يحيـل المدير العـام إلـى لجنة الحريـة النقابية الشـكاوى التـي لا تتعلـق بانتهـاكات محـددة للحقـوق النقابيـة قصـد إبـداء وجهة نظرهـا. وتقـرر اللجنة مـا إذا كان ذلك يسـتدعي اتخـاذ أي تدبيـر بهــذا الصـدد. وفـي مثل هذه الحـالات، لا يكـون المديـر العـام ملزمـا بانتظـار اجتمـاع اللجنـة، بـل يمكنـه أن يتصـل مباشـرة بالمنظمـة صاحبة الشـكوى لإعلامهـا أن اختصـاص اللجنـة لا يجيـز لهـا أن تتنـاول المسـائل غيـر المتعلقـة بالحريـة النقابيـة، داعيا إياهـا أن تحـدد النقـاط المعينة التـي ترغب فـي أن تنظر فيهـا اللجنـة فـي علاقـة بالحقـوق النقابية.

يقـوم المديـر العام، عند اسـتلام شـكوى جديـدة تتعلق بحـالات محـددة مـن انتهـاكات الحريـة النقابيـة، بإبـلاغ الجهـة صاحبة الشــكوى بأنـه ينبغي لها أن ترســل إليه أية معلومـات قد ترغب في تقديمها دعما للشــكوى، وذلك خلال مهلة شــهر واحــد. وفي حال تم إرســال المعلومات للداعمــة للشــكوى، بعــد انقضـاء الأجــل المذكــور، فإنــه يجــوز للجنــة أن تقبل هــذه المعلومـات باعتبارها تشــكل براهيــن جديدة إذا تبين لها أن الجهة التي أثارت الشــكوى لــم تكــن في وضع يســمح لها بـأن تقدمها ضمــن المهلة الزمنيــة المحــددة. وإذا لــم تقدم الجهة صاحبة الشــكوى المعلة المعلومـات اللازمــة لدعــم هذه الشــكوى خــلال المهلة المحــددة بشــهر، فإنه يعود إلى اللجنــة أن تقرر ما إذا كان من المناســب اتخـاذ تدبير إضافــى في هذا الصــدد أم لا.

يمكـن للمكتـب أن يطلـب فـي أي وقـت مـن الأوقـات مـن الجهة الشــاكية تحديد الانتهاكات موضوع الشــكوى عندمــا لا تكــون هــذه الشــكوى مفصلة بشــكل واضح.

يقـوم المكتـب بإبـلاغ الادعاءات إلـى الحكومـة المعنية للـرد عليهـا خلال مهلـة معينة.

تقــرر اللجنــة إثــر ذلــك إمــا التوصل إلــى اســتنتاجات حول موضوع الشــكوى أو تطلب من الحكومــة المعنية تقديم معلومــات إضافية.

يمكـن للجنــة أن توصـي مجلـس الإدارة بإبــلاغ الحكومة المعنيــة بالاســتنتاجات التــي توصلــت إليهــا، مــع توضيح النقــاط التــي فيها إخــلال أو قصور، داعية إياهــا إلى اتخاذ التدابيــر اللازمــة لتصحيحهــا وإعــلام اللجنــة بمعلومــات إضافية عــن هـــذه التدابير..

يمكـن أن تدعـو اللجنـة رئيسـها لإجـراء مشـاورات مـع الوفـد الحكومي خـلال مؤتمر العمـل الدولي واسـترعاء انتبـاه هــذا الوفـد إلى خطـورة بعض الأوضاع ومناقشــة الوسـائل المختلفـة التــى من شــأنها أن تؤدي إلــى حلها.

في الكثيــر مــن الأحيان، يقــع إرســال ممثل عــن منظمة العمــل الدوليــة إلــى البلد المعنــي، من أجل جمــع المزيد من المعلومات حول موضوع الشــكوى والقيام باتصالات مباشــرة مع ممثلــي الحكومــة والأطراف الأخــرى، قصد تذليــل الصعوبــات المطروحة، وذلك خلال أيــة مرحلة من الإجــراءات. لكــن لا يمكن إرســاء مثل هـــذه الاتصالات إلا بدعــوة مــن الحكومة المعنيــة أو موافقتها.

بالإضافة لذلك، في الحالات التي تتضمن فيها الشـكوى ادعـاءات ذات خطـورة، يجــوز للمدير العام، بعــد الحصول علـى موافقــة مسـبقة مــن رئيــس اللجنــة، أن يعيــن ممثــلا يكلــف بمهمة للقيــام باتصالات أولية بالســلطات المعنيــة قصــد إبلاغهــا بالمشــاغل الناجمة عــن الأحداث الــوارد ذكرهــا في الشــكوى، والحصــول علــى ردة فعلها الأولــى وكذلــك حثها علــى أن تقدم بأســرع وقت ممكن الأولــى وكذلــك حثها علــى أن تقدم بأســرع وقت ممكن ردا مفصــلا يتضمــن ملاحظــات الحكومة على الشــكوى. ويجــب أن يكــون بإمــكان ممثــل المديــر العــام أن يجتمع بحريــة مــع جميــع الأطــراف المعنيــة. وعند الانتهــاء من مهمتــه، يعد ممثل المديــر العام تقريرا يقــدم إلـى اللجنة خــلال اجتماعهــا التالى للنظــر فيه.

تقـرر اللجنـة، حسـب تقديرهـا للظـروف الخاصـة بالحالـة المعروضـة عليهـا، مـا إذا كان ينبغي لها أن تسـتمع خلال الجلسـات إلـى الأطـراف المعنيـة بغيـة الحصـول علـى معلومـات أشـمل حـول موضـوع الشـكوى، وخاصة في الحـالات التي يوجـد فيها تضـارب في البيانـات المقدمة مـن طـرف الحكومـة المعنيـة، مـن جهـة، والمنظمـة الشـاكية، من جهة أخرى، بشـأن بعض المسـائل المهمة، بغيـة السـعي إلـى التوفيـق بيـن الطرفيـن على أسـاس احتـرام مبـادئ الحريـة النقابية.

تأخــذ اللجنــة قراراتها في الواقــع العملي بتوافــق الآراء، وتقــدم اســتنتاجاتها وتوصياتها إلى مجلــس الإدارة.

وفي جميع الحالات التي تقترح فيهــا اللجنة على مجلس الإدارة أن يقــدم توصيــات إلــى إحدى الحكومــات، تضيف اللجنــة إلــى اســتنتاجاتها المتعلقــة بهـــذه الحالــة فقــرة تقتــرح فيها دعــوة الحكومــة المعنية إلــى أن تحدد خلال مهلــة زمنيــة معقولة الإجــراءات التــي تتخذها بنــاء على التوصيــات الموجهــة إليهــا. كمــا قــد توصي اللجنــة أيضا بإحالــة الموضــوع إلــى لجنــة التوفيق وتقصــى الحقائق.

ثالثا: لجنة التوفيق وتقصي الحقائق بشأن الحرية النقابية

+ تشكيل لجنة التوفيق وتقصى الحقائق

تتكون هذه اللجنة من تسعة أشخاص مستقلين يعينهم مجلـس الإدارة ويعملــون عادة في شــكل مجموعات من ثلاثة أشخاص.

+ اختصاص اللجنة وإجراءاتها

تنظــر اللجنة في شــكاوى انتهاكات الحريــة النقابية، التي يحيلهــا إليهــا مجلــس الإدارة، بمــا فــي ذلك الإحالــة بناء علــى طلــب الحكومة التــي أثيرت ضدها الشــكوى.

وقـد تكون الشـكاوى متعلقة بدول أعضاء صادقت على الاتفاقيات بشـأن الحرية النقابيـة، أو بالدول الأعضاء التي لـم تصـدق على الاتفاقيـات ذات الصلـة والتـي وافقت علـى إحالـة الشـكوى إلـى اللجنـة، أو كذلـك الـدول غير الأعضاء في منظمـة العمل الدوليـة، لكنهـا أعضاء في الأمـم المتحدة، وذلـك عندما يبادر المجلـس الاقتصادي والاجتماعـي التابع للأمـم المتحدة بإحالـة الموضوع الى منظمـة العمـل الدوليـة ووافقـت الدولـة المعنية على الإحالة.

تعتمــد اللجنــة عمومــا علــى إجــراءات مماثلــة لإجــراءات لجنة التحقيق التي تتدخل لدراســة الشــكاوى بشــأن عدم تقيد الـــدول الأعضاء بالاتفاقيات المصدق عليها اســتنادا لأحــكام المــادة 26 من دســتور منظمــة العمــل الدولية (انظر ســابقا).

بعــد اســتكمال النظر في موضوع الشــكوى، تقوم اللجنة بإعــداد تقرير يتضمن النتائج التي اســتخلصتها والتوصيات التــي يمكــن أن تقترحهــا بصــدد التدابيــر الضروريــة لإزالة أســباب الشــكوى، مع تحديد مهلة للحكومــة قصد اتخاذ هــذه التدابير. ويقوم المدير العــام لمكتب العمل الدولي بإبــلاغ تقرير اللجنــة إلى مجلــس الإدارة للمتابعة، علما أن تقارير اللجنــة يقع نشــرها.

الجزء الثاني

نظام التقارير عن اتفاقيات العمل الدولية



الفقرة الأولى:

التقارير عن الاتفاقيات المصدق عليها

الالتزام بتقديم التقارير عن الاتفاقيات المصدق عليها

إن التــزام الــدول الأعضــاء بتقديــم تقاريــر دوريــة عــن الاتفاقيــات التــى صدقت عليها يجد أساســه فى دســتور منظمـة العمـل الدوليـة، وتحديـدا فـى المـادة 22 من الدســتور التــى نصـت علــى مــا يلــى : تتعهــد كل دولــة عضــو بتقديم تقرير ســنوي إلى مكتــب العمل الدولى عن التدابيــر التــى اتخذتهــا مــن أجل إنفــاذ أحــكام الاتفاقيات التـى تكون طرفا فيهـا. ويتم إعداد هذه التقارير بالشــكل الـذي يحـدده مجلـس الإدارة، متضمنـة مــا يطلبــه مــن

ويكتســى هذا الالتزام بتقديم تقارير دورية عن الاتفاقيات المصــدق عليها أهمية كبيــرة أحد الآليــات الضرورية التي تمكــن منظمــة العمل الدولية من متابعــة ومراقبة مدى احترام الــدول الأعضاء لتعهداتها المترتبــة عن مصادقتها على تلـك الاتفاقيات.

لهــذا تخضــع جميع الــدول الأعضاء لهــذا الالتــزام، بقطع النظـر عـن وجـود أو عـدم وجـود أي إخلال فـى تطبيقها للاتفاقيــات التــى صدقــت عليهــا، أو عمــا إذا كان هنــاك احتجـاج أو شـكوى ضدهـا بسـبب عـدم احترامهـا لهــذه الاتفاقيــات. فــكل دولــة عضــو تكــون ملزمــة، بمجــرد اكتســابها لعضوية منظمــة العمل الدوليــة، بالتعاون مع هـذه الأخيـرة واحتـرام تعهداتهـا تجاههـا وإمدادها بكل المعلومــات الضرورية التي تســاعدها على ضمــان احترام اتفاقيــات العمــل الدولية من طــرف كل البلــدان وحماية حقوق العمال وفقاً لما يقره دستور المنظمة.

2- إجراءات إعداد وتقديم التقارير

نظـرا للحجــم الكبير مــن التقارير عن الاتفاقيــات المصدق عليهـا، بحكـم تطـور عـدد هـذه الاتفاقيات، أقـر مجلس الإدارة أن يقــع التخفيــف في نظام تقديــم التقارير وذلك بغيــة التخفيــف مــن الأعباء التــى تثقل كاهــل الحكومات وأجهــزة منظمــة العمل الدوليــة. فبعد أن كانــت التقارير تقـدم سـنويا، صـار النظـام الـذي بــدأ تطبيقه منذ سـنة 2003 يســتوجب تقديــم التقاريــر بشــأن الاتفاقيــات المصدق عليها كل سـنتين بالنسبة للاتفاقيات الأساسية

واتفاقيــات الإدارة الســديدة، وكل خمس ســنوات لجميع الاتفاقيــات الأخــرى. ومنــذ ســنة 2012، صــار النظــام الجديــد يقوم على تمديد دورة تقديم التقارير من ســنتين إلى ثلاث سـنوات فيمــا يتعلــق بالاتفاقيات الأساســية واتفاقيـات الإدارة السـديدة.

وترسل خطابات طلب التقارير عن تطبيـق الاتفاقيات المصــدق عليها إلــى الحكومات في شــهر شــباط/ فبراير من كل سـنة، وترفق بقائمة الاتفاقيات التي يجب تقديم التقاريــر المفصلــة والمبســطة عنهــا، كمــا ترفــق نماذج التقاريــر التــى اعتمدهــا مجلــس الإدارة في حالــة التقارير المفصلة، واسـتبيانات أقصر في حالة التقارير المبسـطة، ونســخ من الملاحظــات والطلبات المباشــرة الصادرة عن لجنــة الخبراء والتي يجب إرســال الردود عليها، ونســخ عن أي مناقشــة لأي حالــة فرديــة يجــب تقديم تقريــر حولها إلى لجنــة المؤتمــر المعنيــة بتطبيــق المعاييــر، وكذلك مذكرات إرشــادية بشــأن المســائل الواجــب مراعاتها عند إعـداد التقارير.

كما ترســل نســخ من طلبات التقارير والتعليقات المتصلة بهـا، والصادرة عن لجنــة الخبراء، إلى المنظمــات الوطنية للعمــال ولأصحاب العمل.

وحسب الفقـرة 1 مـن المـادة 23 مـن دسـتور منظمــة العمــل الدوليــة، يعــرض المديــر العــام علــى المؤتمــر فــي دورتــه التاليــة ملخصــا للتقاريــر التــي أبلغتــه بهــا الــدول الأعضاء عــن تطبيــق الاتفاقيات المصــدق عليها. وبالإضافـة لذلك، يقـوم مكتب العمل الدولى، بواسـطة أمانــة اللجنــة المعنيــة بتطبيــق المعاييــر، باستنســاخ التقاريــر عــن الاتفاقيــات المصــدق عليهــا المتوفــرة كي يتـاح الاطـلاع عليهـا فـى المؤتمـر عنـد الطلـب.

3- محتوى التقارير

أولا: التقارير المفصلة

يتعين تقديم تقارير مفصلة في الحالات التالية:

- إذا كانـت هنـاك تغييـرات هامة فـى تطبيـق الاتفاقية المصدق عليهـا، كأن يقـع مثـلا اعتمـاد تشـريع جوهرى جديــد أو غيــر ذلك مــن التغييــرات التي تؤثر علــي تطبيق الاتفاقيــة، حيــث يتعيــن علــى الــدول الأعضــاء فــى مثل هـذه الحـالات أن تبـادر هـى إلـى تقديم تقريـر مفصل.

- عندمـا تطلـب لجنة الخبـراء أو لجنة المؤتمـر من الدولة المعنيــة تقديــم تقريــر مفصــل حــول اتفاقيــة مصــدق عليهـا. ويمكن للجنة الخبراء أن تطلـب ذلك بصفة صريحة فـى حاشـية توردها فـى الملاحظـة أو الطلب المباشـر، كمـا يمكـن للجنـة المؤتمـر أن تطلـب ذلـك عنـد اعتماد استنتاجاتها.

- يطلب أيضـا تقديم تقريـر أولى مفصل في السـنة التي تلى السـنة التـى تصبـح فيهــا الاتفاقية المصــدق عليها ســارية المفعول بالنســبة للدولــة المعنية.

وينبغلى أن توضع التقارير المفصلة وفقــا للنموذج الذي أقـره مجلـس الإدارة بالنسـبة لـكل اتفاقيـة. ويبيـن هذا النمــوذج الأحــكام الجوهريــة مــن الاتفاقية التــى يطلب تقديــم المعلومــات بشــأنها، مثلما يتضمن أســئلة خاصة فيمــا يتعلق ببعض الأحكام الجوهرية. وينبغى أن تســاعد الأجوبــة التــى تعطــى عــن هـــذه الأســئلة علــى إعــداد المعلومــات التــى تمكــن هيئــات الإشــراف مــن تقييــم طريقــة تطبيــق الاتفاقيــة. كمــا يتعيــن وفــق النمــوذج العــادي للتقارير تقديــم معلومات حول المســائل التالية:

- ســرد القوانين واللوائح الوطنيــة ذات العلاقة بموضوع الاتفاقية
- تحديـد حـالات الاسـتبعاد والاسـتثناء وغيـر ذلـك مـن القيــود المســموح بهــا فيمــا يتعلــق بمجــال تطبيــق الاتفاقيــة داخــل الدولــة المعنيــة
- إعطاء معلومـات مفصلـة، بالنسـبة لـكل مـادة، عـن الأحكام التشــريعية أو التدابير الأخــرى التي تتعلق بتنفيذ الاتفاقيــة المصــدق عليها
- فيمـا يتعلـق بأثـر التصديـق، يطلـب تقديـم معلومات بشــأن أي أحكام دســتورية تمنح الاتفاقية المصدقة قوة القانون الوطنى وبشــأن التدابيــر الإضافية المتخذة لجعل الاتفاقيــة نافــذة. وفــى هــذا الصــدد، يتعيــن بالخصوص اتخـاذ تدابيــر خاصــة من أجــل إلغــاء أي تضارب بيــن أحكام الاتفاقيــة وبين القوانين والممارســات الوطنيــة، والتأكد مـن اطلاع جميع المعنييـن، وبالخصوص منظمات العمال وأصحاب العمـل والهيئــات القضائيــة ومفتشــى العمل والهيئــات الإداريــة الأخــرى، علــى إدراج أحــكام الاتفاقية فــى القانــون الوطنــي والتأكد من إســداء المشــورة لهم كلمـا كانـت هناك حاجـة لذلك.

- إذا كانـت لجنة الخبراء أو لجنـة المؤتمر المعنية بتطبيق المعاييــر قــد أبدت تعليقــات أو طلبت معلومــات، ينبغى أن يتضمــن التقريــر بيانا عن الإجراءات المتخـــذة وأن يقدم المعلومــات المطلوبة في هذا الشــأن.
- يطلب مـن الحكومـات أيضـا أن تحــدد الســلطات المســؤولة عــن إدارة وإنفــاذ القوانيــن واللوائــح ذات الصلـة، وأن تقـدم معلومـات عـن أنشـطتها. ويمكـن أن ترفـق نسـخ مـن تقارير هــذه الســلطات أو أن يشــار إليها إذا ســبق أن قدمــت.
- ينبغـى أن تقـدم الحكومـات أيضـا نسـخا مـن القـرارات القضائيــة أو الإداريــة المتصلة بالاتفاقيــة أو موجزا عنها.
- بالنسبة للتعاون الفنى، يطلب من الحكومات تبيان التدابيــر المتخـــذة نتيجـــة للمســاعدة أو المشــورة التــي تقــدم في إطار مشــاريع التعــاون الفني لمنظمــة العمل
- يجـب أن يتضمـن التقريـر تقييمـا عامـا لطريقـة تطبيق الاتفاقيــة، على أن يكون مرفقــا بمقتطفات من أي تقارير رسـمية أو إحصائيات عن العمال الذين يشــملهم التشريع أو الاتفاقيــات الجماعيــة، وتفاصيل مخالفات التشــريعات والدعاوى بهــذا الصدد.
- ينبغـى أن يتضمــن التقريــر أيضــا تقديــم معلومــات كاملـة حـول ملاحظـات منظمـات العمـال ومنظمـات أصحــاب العمل، ويجــب أن تكون مرفقة بــكل رد من ردود الحكومــات.
- ينبغـى أن تذكـر فـى التقريـر أسـماء منظمـات العمـال ومنظمــات أصحــاب العمــل التي أرســلت إليها نســخ من التقارير.

ثانيا: التقارير الميسطة

يطلب من الـدول الأعضاء تقديـم تقارير بصـورة تلقائية، كل ثــلاث ســنوات، بالنســبة للاتفاقيــات الأساســية واتفاقيــات الإدارة الســديدة. كمــا يطلــب تقديــم تقاريــر مبسطة، كل خمس سـنوات، بالنسبة للاتفاقيات الأخرى.

ويقتصر مضمون التقارير المبسطة على ما يلى:

- الـردود علـى تعليقــات هيئــات الإشــراف، وذلــك عبــر تقديـم تفصيـلات كاملـة كرد على أيـة أسـئلة أثيرت في تعليقـات لجنـة الخبـراء فيمـا يتصـل بتطبيـق الاتفاقيـة (الملاحظــات والطلبــات المباشــرة).

- تقديــم معلومــات عن حــدوث أي تغييرات في التشــريع والممارســة مــن شــأنها أن تأثــر علــى تطبيــق الاتفاقيــة وعـن طبيعـة هذه التغييـرات وأثرها (إذا كانـت التغييرات هامـة توجـب تقديم تقريـر مفصل).

- تقديـم المعلومـات الإحصائيـة أو غيـر ذلـك مـن المعلومــات والبيانــات التــى تتعلــق بتنفيـــذ الاتفاقيــة.

- إرسـال نســخ مــن التقاريــر إلــى منظمــات العمــال ومنظمـات أصحـاب العمـل، مـع ذكـر المنظمـات التـى أرســلت إليهــا نســخ مــن التقريــر المبســط.

- الملاحظـات الـواردة من منظمـات العمـال ومنظمات أصحــاب العمــل التــى أرســلت إليهــا نســخة مــن التقريــر المبسـط، وأية تعليقات ترغب الحكومــة في إبدائها على تلـك الملاحظات.

ثالثًا: التقارير غير الدورية

تطلب تقاريـر غيـر دوريـة عـن تطبيـق اتفاقيـة مصـدق عليها، وذلك في الحالات التاليـة :

- عندمــا تقــوم لجنــة الخبــراء بطلــب ذلــك بمبــادرة منها أو بنـاء علـى طلـب مـن لجنـة المؤتمـر المعنيـة بتطبيق ا لمعايير

- عندمـا تكـون لجنـة الخبـراء مدعـوة إلـى أن تنظـر فـى متابعة الإجــراءات المقررة بموجــب المادتين 24 و26 من الدســتور أو أمــام لجنة الحريــة النقابية

- عندمــا تــرد تعليقات من المنظمــات الوطنية أو الدولية للعمـال أو لأصحـاب العمل وتعتبـر لجنة الخبـراء أن الأمر يستدعى تقديــم تقريــر مفصــل علــى ضــوء التعليقــات الــواردة فــى رد الحكومــة أو لغياب هــذا الرد.

- عندمــا لا يقــدم أى تقرير أو لا يقدم أى رد على تعليقات هيئــات الإشــراف (علما أنه إذا تكرر التخلــف عن الرد أو إذا اتضح أن الـرد غيـر ملائـم، يمكن للجنــة الخبـراء أن تبحث المسـألة على أســاس المعلومات المتاحة).

4- دور منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل بشأن التقارير عن الاتفاقيات المصدق عليها

- وفقــا لأحــكام الفقــرة 2 مــن المــادة 23 مــن دســتور منظمــة العمــل الدوليــة، يتعين علــى كل دولــة عضو أن تقـوم بموافـاة المنظمـات الممثلـة للعمـال ولأصحاب العمــل بنســخ من جميــع التقارير عــن تطبيــق الاتفاقيات المصدق عليها من طرف الدولة المعنية.

- يمكـن للـدول أن تقـوم بذلـك إمـا قبـل وضـع الصيغة النهائيــة للتقريــر، بمــا يســمح للمنظمــات بــأن تبــدي تعليقاتهــا التي يمكــن عندئذ أخذها بعيــن الاعتبار، أو في نفـس الوقت الذي ترسـل فيه التقارير إلـى مكتب العمل الدولـى. وفـى كل الحالات يتعين على الـدول الأعضاء أن تذكر عند إرســـال تقاريرها أســماء المنظمـــات التى وافتها بنســخ من هــذه التقارير. ويجوز لتلــك المنظمات أن تبدي أي ملاحظـات لهـا بشـأن تطبيـق الاتفاقيـات المصـدق عليها .

- يمكــن للمنظمــات أن ترســل إلــي الحكومــة مباشــرة ملاحظاتها بشــأن تنفيــذ اتفاقية مصدق عليها أو تشــريع ذي صلـة بموضوع الاتفاقيـة. ويمكن لهـذه الملاحظات أن تتناول بصفة خاصــة تقريرا من تقارير الحكومة. وينبغى أن ترســل فــى تقريــر الحكومــة كامــل التفاصيــل، بما فى ذلـك نسـخة مـن الملاحظـات التـى أبدتهـا المنظمـات، مرفقــة بــرد الحكومــة إن وجــد. كمــا يمكــن لأى منظمة أن ترســل ملاحظاتها مباشــرة إلى مكتــب العمل الدولى، وفـى هذه الحالة يرسـل المكتب إشـعارا بالاسـتلام، كما يرســل فــي نفــس الوقت نســخة إلــى الحكومــة المعنية حتى تتمكن مـن الرد علـى تلـك الملاحظات.



الفقرة الثانية:

التقاريــر عن الاتفاقيــات غير المصدق عليها وعن التوصيات

رغـم أن الـدول الأعضـاء ليسـت ملزمـة بتطبيـق أحـكام الاتفاقيــات التــي لــم تصــدق عليهــا وكذلــك التوصيــات الصـادرة عـن منظمــة العمــل الدوليــة، فإنهــا مطالبــة بتقديــم تقاريــر عــن هــذه الاتفاقيــات والتوصيــات طبقــا لمـا ينـص عليه دسـتور المنظمة. وتسـاعد هــذه التقارير بالخصوص على تقييم أثــر المعايير التى اعتمدتها منظمة العمــل الدوليــة والنظر فــي إمكانية مراجعتهــا أو اعتماد معاييــر جديدة، كما أنها تســاعد الــدول المعنية من حيث تقييم ومراجعة سياســاتها وقوانينهــا في المجالات التي تغطيهــا تلــك الاتفاقيــات والتوصيــات وكذلــك من حيث النظـر فـى إمكانية القيـام بتصديقـات جديدة.

ويحــدد مجلــس الإدارة الاتفاقيــات والتوصيــات التــى يتعيــن تقديــم تقارير بشــأنها كل ســنة، حيث يقــع تبويبها فـي مجموعــات حســب مواضيعهــا. ويقــع اختيــار تلــك الاتفاقيــات والتوصيــات حســب أهميــة المواضيــع التــي تتناولها هـذه الصكـوك.

الالتزام بتقديم التقارير عن الاتفاقيات غير المصدق عليها وعن التوصيات

أولا: الالتـزام بتقديـم تقاريـر عـن الاتفاقيــات غيــر المصدق عليها

بالإضافــة إلــى التــزام كل الــدول الأعضــاء بتقديــم تقارير دوريــة عــن الاتفاقيات التي صدقــت عليهــا، فإنها ملزمة أيضــا بتقديــم تقارير عــن أي اتفاقيــة لم تصــدق عليها.

ويجــد هــذا الالتــزام أساســه القانوني في **الفقــرة 5 (ه)** من المــادة 19 من دســتور منظمــة العمــل الدولية، حيـث نصـت علـى أن تتعهد كل دولـة عضو، فيمـا يتعلق بـأي اتفاقيــة لم تصــدق عليها، بمــا يلى :

«...إبلاغ المديـر العـام لمكتـب العمـل الدولـي، علـي فتـرات مناســبة يحددهــا مجلــس الإدارة، بموقفهــا القانوني والعملي إزاء المســائل التــى تعالجها الاتفاقية، مـع تبيان عـرض المدى الذي تــم بلوغه، أو يعتــزم بلوغه، مــن إنفــاذ أي من أحــكام الاتفاقية عن طريق التشــريع أو

الإجـراءات الإداريــة أو الاتفاقيات الجماعيــة أو أي طريق آخــر، وبيـــان الصعوبــات التي تمنــع أو تأخــر التصديق على الاتفاقيــة المذكورة.»

ويفهــم مــن ذلــك أن كل دولــة عضو في منظمــة العمل الدوليــة، و إن كانــت تتمتــع بحريــة كاملــة فــى التصديق أو عـدم التصديـق علـى الاتفاقيـات الصـادرة عـن هــذه المنظمــة، فإنهــا تبقــى دائمــا مطالبة بــأن تبيــن إلى حد تضمنـت قوانينهـا وممارسـتها الوطنية تكريسـا للمعايير التى تقرهـا الاتفاقيـة التى لـم تصدق عليها، مـع تحديد الصعوبــات أو العراقيــل التــي حالــت دون التصديــق على هــذه الاتفاقية.

ويكتســي هذا الالتــزام أهمية حيث يحث الــدول المعنية علـى معالجــة تلك الصعوبــات أو العراقيل، والســعى من أجــل تجاوزهــا بتطويــر التشــريع والممارســة فــى الدولة المعنيـة حتـى يتسـنى لهـا لاحقـا التصديـق علـى تلـك الاتفاقيــة. كمــا أن التقارير عــن الاتفاقيات غيــر المصدق عليهــا تسـمح لمنظمــة العمــل الدوليــة بالاطــلاع علــى الصعوبــات التــى منعــت بعض الــدول مــن التصديق على تلـك الاتفاقيـات والعمـل على تجـاوز هــذه الصعوبات.

ثانيا: الالتزام بتقديم تقارير عن التوصيات

إلى جانـب الاتفاقيـات الدوليـة للعمــل، التــى تشــكل صكـوكا ينشـئ التصديـق عليهـا التزامـات قانونيـة تجاه الـدول الأعضـاء التـى قامـت بالتصديـق، يمكـن أن تصاغ المعاييــر الدوليــة للعمــل فــى شــكل توصيات غيــر قابلة لأن يقع التصديـق عليهـا.

وتكتسـي هــذه التوصيــات أهمية مــن حيث أنهــا تتضمن أحكامــا تكمــل وتدعــم المعايير التــى تضمنتهــا اتفاقيات العمــل الدوليــة، كمــا أن للتوصيــات دور هام فــى توجيه السياســات والتشــريع والممارســة فــى الــدول المعنية، طبـق الأهـداف المعتمـدة من منظمـة العمـل الدولية.

ورغــم أنــه لا يقــع التصديــق علــى التوصيــات، فــإن كل الــدول الأعضاء مطالبــة بأن تقدم لمكتــب العمل الدولى تقاريـر عـن تلك التوصيات طبق ما أقرتـه الفقرة 6 (د) من المــادة 19 من الدســتور. وقد نصت هذه المــادة على أن تتعهد الـدول الأعضاء بمــا يلى :

«...إبلاغ المديـر العـام لمكتـب العمـل الدولـي، علـي فتـرات مناسـبة يحددهـا مجلـس الإدارة، بالموقـف القانونى والعملى لبلدانها إزاء المسائل التى تعالجها التوصيــة، مــع عــرض المــدى الــذى تــم بلوغــه، أو يعتزم بلوغـه، من إنفـاذ أحكام التوصية وذكر مــا بدا أو يمكن أن يبــدو ضروريا مــن تعديلات علــى الأحكام المذكــورة لدى اعتمادهـا أو تطبيقهـا.»

2- إجراءات منظمة العمل الدولية فيما يخص طلب التقارير

وضع مجلـس الإدارة نموذجــا موحــدا للاســتبيان بشــأن التقاريــر التــى تقدم عــن الاتفاقيــات غير المصــدق عليها وعـن التوصيـات. وقــد اعتمد مجلـس الإدارة في غضون السنوات الأخيرة نماذج أكثر تحديدا حيث يطرح فيها أسئلة دقيقـة عـن الصكـوك التـى تقـدم بشـأنها تلـك

وتتولى منظمـة العمـل الدوليـة توجيـه مراسـلات للحكومــات فــى أيلول/ ســبتمبر من كل ســنة، لمطالبتها بتقديــم التقاريــر عــن الاتفاقيــات غيــر المصـــدق عليهــا وعــن التوصيــات، مع إرســـال نســـخ مــن تلك المراســلات للمنظمــات الوطنيــة للعمــال وللأصحاب العمــل. وتكون تلـك المراسـلات مرفقـة بنمـاذج للتقاريـر ونسـخ مـن الصكوك المعنيـة. ويتعيـن أن تصـل التقاريـر المطلوبـة فى 30 نيسان/ أفريـل علـى أقصـى تقديـر.

وطبقــا لأحــكام الفقــرة 1 مــن المــادة 23 مــن دســتور المنظمـة، يقـع تقديـم ملخـص للتقاريـر عـن الاتفاقيات غير المصــدق عليها وعن التوصيات إلــى الاجتماع المقبل لمؤتمــر العمل الدولــى. كما يقوم مكتــب العمل الدولى باستنساخ التقاريــر كي يتــاح الاطلاع عليها فــى المؤتمر، عندما يطلب ذلك.

3- استشارة منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل وموافاتها بالتقارير

أولا: استشـارة منظمات العمـال ومنظمات أصحاب العمل

تنــص الفقــرة 5 (ه) مــن التوصيــة رقــم 152 بشــأن المشاورات الثلاثيـة على استشـارة المنظمـات الممثلة لأصحــاب العمــل وللعمــال بشــأن المســائل المترتبــة

عـن التقاريــر التــى ينبغــى تقديمهــا عــن الاتفاقيــات غير المصــدق عليهــا وعــن التوصيــات.

كمــا تنــص المــادة 5 مــن الاتفاقيــة رقــم 144 بشــأن المشـاورات الثلاثية والفقرة 5 (د) من التوصية رقم 152، على ضرورة إجراء مشـاورات ثلاثية، على فترات مناسـبة، للنظــر فيما يمكــن اتخــاذه من تدابيــر لتشــجيع التصديق على الاتفاقيـات غيـر المصدقـة وكذلك التشـجيع على تنفيــذ التوصيات فــى الــدول المعنية.

ثانيا: إرسـال التقارير إلى منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل

طبقــا لأحكام الفقرة 2 من المادة 23 من دســتور منظمة العمــل الدوليــة، يتعيــن علــى كل دولــة عضــو أن تقــوم بموافاة المنظمات الممثلة للعمال ولأصحاب العمل بنســخ مــن جميــع التقارير عــن الاتفاقيــات غيــر المصدق عليهــا وعن التوصيــات، وأن تذكر عند إرســال تقاريرها إلى مكتـب العمـل الدولـى أسـماء المنظمـات التـى وافتها بنســخ من تلــك التقارير.

ويمكن لمنظمات العمـال ومنظمات أصحـاب العمل أن تبــدي ملاحظاتهــا إذا رغبــت في ذلــك، بشــأن المواضيع ذات الصلة.



الملاحق



الملحق رقم 1:

جدول زمني للإجراءات التي يتعين اتخاذها بشأن معايير العمل الدولية

إجراءات الإدارات الوطنية	إجراءات منظمة العمل الدولية	الفترة
	ينظـر مجلـس إدارة مكتب العمل الدولـي فـي جـدول أعمـال المؤتمـر ويبـت فيـه بالنسـبة للسـنة 4	اعتماد الاتفاقيات والتوصيات نوفمبر/تشرين الثاني (السنة 1) مارس/آذار (السنة 2)
استشـارة منظمـات أصحـاب العمـل ومنظمـات العمال بشـأن الـردود (المادتـان 38 و 39 مـن النظام الأساسـي للمؤتمـر والاتفاقيــة رقم 144 بالنســبة للــدول الأطراف فيهــا). إعداد الردود على الاســتبيان وإرســالها إلى مكتب العمــل الدولــي بحلــول 30 جــوان (الســنة 2) على أقصى تقدير.	ينشــر مكتــب العمــل الدولــي التقرير عن القوانين والممارســات مــع الاســتبيان بشــأن مضمـــون صــك جديــد محتمــل.	نوفمبر/تشرين الثاني- ديسمبر/كانون الأول (السنة 2)
التحضير للمناقشة في المؤتمر.	ينشــر مكتــب العمــل الدولــي التقريــر الــذي يحلــل الــردود، مع الاســتنتاجات المقترحــة.	جانفي/كانون الثاني- فيفري/شباط (السنة 4)
المشاركة في أعمال اللجنة التقنية، عند الاقتضاء.	المناقشــة الأولــى فــي مؤتمــر العمــل الدولــي	جوان/حزيران (السنة 4)
استشـارة منظمـات أصحاب العمـل ومنظمـات العمال (المادتـان 38 و39 مـن النظـام الأساسـي للمؤتمـر والاتفاقيـة رقـم 144 بالنسـبة للـدول الأطـراف فيهـا). دراسـة النصوص، وإذا اقتضت الضرورة، إرسـال التعليقات إلـى مكتـب العمل الدولـي بحلول 30 نوفمبر (السـنة 4)، علـى أقصـى تقدير.	ينشــر مكتــب العمــل الدولــي مشــاريع النصــوص علــى أســاس المناقشــة الأولــى	أوت/آب – سبتمبر/أيلول (السنة 4)

إجراءات الإدارات الوطنية	إجراءات منظمة العمل الدولية	الفتــــرة
التحضير للمناقشة في المؤتمر	ينشــر مكتــب العمــل الدولــي النصــوص المراجعــة علــى ضــوء التعليقــات الــواردة	فيفري/شباط – مارس/آذار (السنة 5)
المشاركة في عمل اللجنة التقنية، عند الاقتضاء.	مؤتمر العمل الدولي - المناقشــة الثانية واعتماد النصوص	جوان/حزيران (السنة 5)
		عرض الاتفاقيات والتوصيات على السلطات المختصة

دراســة الصكــوك ومقارنتهــا بالتشــريعات والممارســات الوطنيــة وبالنســبة للــدول الأطــراف فــي الاتفاقية رقم 144: استشــارة منظمــات أصحــاب العمــل ومنظمــات العمــال بشــأن المقترحــات التــي يجــب تقديمهــا. إعــداد وثيقــة تلخــص الموقــف والمقترحــات مــن أجــل	ينشـر مكتـب العمـل الدولـي الاتفاقيـات والتوصيات المعتمدة حديثـا، مع مذكرة مجلـس الإدارة بشـأن عـرض الصكـوك علـى السـلطات المختصـة.	أوت/آب
أَتَخَـاذَ الْمَزْيـدَ مــنَ اللاّجــراءات الوطنيــة (عنــد الاقتضــاء) والمقترحــات بشــأن التصديــق المحتمل علـــى الاتفاقيات. عرضها على الســلطات التشــريعية المختصــة بحلول جوان		
(أو بصورة اســتثنائية في ديســمبر) من الســنة التالية. تقديــم التقارير إلى مكتب العمل الدولي وفقا للاســتبيان الــوارد في مذكرة مجلــس الإدارة، بشــأن التدابير المتخذة		
لعـرض الصكـوك على السـلطات المختصة. إرســال نســخ إلــى منظمات أصحــاب العمل ومنظمــات العمال.		

إجراءات الإدارات الوطنية	إجراءات منظمة العمل الدولية	الفترة
بالنسـبة للدول الأطـراف في الاتفاقيـة رقم 144: استشـارة منظمـات أصحـاب العمـل ومنظمـات العمـال بشـأن المسـائل المثارة فـي التقاريـر التي يتعيـن تقديمهـا. إعـداد التقاريـر وإرسـالها (فـي مجموعـات إن دعـت الحاجـة) لتصـل إلـى مكتـب العمـل الدولـي بيـن الأول مـن جـوان والأول مـن سـبتمبر على أقصى تقدير. إرسال نسـخ من التقارير إلـى منظمـات أصحاب العمـل ومنظمـات العمال.	يرسـل مكتـب العمـل الدولـي طلـب الحصـول علـى التقاريـر (المفصلـة / المبسـطة) التـي يتعيـن تقديمها تلك السـنة، مع نمـاذج التقارير الفرديـة وأي تعليقـات صـادرة عـن هيئـات الإشـراف فـي منظمـة العمـل الدوليـة.	التقارير عن الاتفاقيات المصدقة فيفري/شباط
دراســة التعليقــات بغيــة الشــروع فــي أي تدابيــر ضروريــة لضمــان التقيــد بالصكــوك. بالنســبة للدول الأطــراف في الاتفاقيــة رقم 144: استشــارة المنظمات كمــا ورد أعلاه.	يرســل مكتب العمل الدولي نسخا من تعليقات هيئــات الإشــراف فيما يتصــل بالاتفاقيات التي لا يتعيــن تقديــم تقاريــر عنها إلا في الســنوات اللاحقة.	مارس/آذار
	يرســل مكتــب العمــل الدولي نســخا مــن طلب تقديــم التقاريــر المســتحقة تلك الســنة مع أي تعليقــات توجهها هيئات الإشــراف في منظمة العمــل الدوليــة إلــى المنظمــات الوطنيــة لأصحــاب العمــل وللعمال.	أفريل/ نيسان
دراســة هـــذا التقريــر بغيــة النظــر فــي الإجــراءات المطلوبــة، وعنــد الاقتضــاء، أخــذ تعليقــات اللجنة في الحســبان عند و ضــع الصيغة النهائيــة للتقارير.	ينشــر مكتب العمــل الدولي تقريــر لجنة تطبيق المعاييــر في دورة المؤتمــر في جوان.	جویلیة/ تموز
إرســـال التقاريــر المســتحقة إلــى مكتــب العمــل الدولــي (فــي مجموعــات إن اقتضــى الأمــر).		جوان/ حزیران – أوت/ أب
	اجتماع لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات.	نوفمبر/تشرين الثاني ديسمبر/ كانون الأول
دراســة التقرير تحضيرا للمناقشــة العامــة في لجنة المؤتمــر. إعداد المعلومــات (عند الاقتضــاء) للجنة المؤتمر، إمــا خطيا أو تقديمها شــفهيا.	نشر تقرير لجنة الخبراء.	مارس/ آذار من السنة التالية

إجراءات الإدارات الوطنية	إجراءات منظمة العمل الدولية	الفتـــرة
المشـاركة فـي المـداولات، وعند الاقتضـاء، في المناقشــة بشــأن أيــة حـالات تتعلــق ببلدكم في حالــة اختيارها للنظــر فيها.	اجتمــاع لجنــة المؤتمــر المعنيــة بتطبيــق المعاييــر.	جوان/ حزیران
		التقارير عن الاتفاقيات غير المصدقة وعن التوصيات
إعداد التقارير وإرســـالها إلــى مكتب العمل الدولي بحلــول 30 أبريــل مــن الســنة التالية، علـــى أقصى تقدير. إرســـال نســخ إلى منظمات أصحــاب العمل ومنظمــات العمال.	يرسـل مكتـب العمـل الدولـي طلـب تقديـم التقاريـر مـع نماذج التقاريـر.	سبتمبر/ أيلول
	تقـوم لجنـة الخبـراء المعنيـة بتطبيـق الاتفاقيـات والتوصيــات بإجــراء دراســة اســتقصائية عامة.	نوفمبر/تشرين الأول ديسمبر/كانون الأول (من السنة التي تلي طلب تقديم التقارير)
دراســة هذه الدراســة تحضيرا للمناقشة في لجنة المؤتمــر والنظر في القضايــا العامة والتعليقات .	نشــر الدراســة الاســتقصائية العامــة التــي أجرتها لجنــة الخبراء.	مارس/آذار (من السنة التالية)
المشاركة في المداولات.	تناقـش لجنــة المؤتمــر المعنيــة بتطبيــق المعاييــر الدراســة الاســتقصائية العامــة.	جوان/ حزیران

الملحق رقم 2:

استمارة نموذجية لتقديم الاحتجاج بموجب المادة 24 من دستور منظمة العمل الدولية

	وليــس بموجب أي إجــراء آخر
	قبــول الاحتجاج
	, الإشارة إلى اسم المنظمة المهنية التي تقدم الاحتجاج :
ىي وتفاصيل الاتصال، الخ	يرجى تقديم المعلومات بشأن المنظمة المعنية ونظامها الأساس
	، تحديد الدولة العضو في المنظمة، التي يوجه ضدها الاحتجاج :

	ج بعدم الامتتــال	ى موضوع الاحتجا	عليها والتي هـــي	فاقيـات المصدق	ــى تحديــد الاتفاقيــة أو الا: بخ التصديق :
تهــا للاتفاقي	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ـان الامتثال الفعـ	ـرت فيه عن ضمــ إلى المــادة 24 د	عُــوع الاحتجاج قص بع الإشــارة تحديدا	ـى اسـتخدام الخانــة أدنــاه فيــه أن الدولــة العضو موذ يــات المشــار إليهــا أعلاه، د
			مون بها.	ععاءات التي تتقد	لومـات ذات صلـة دعما للإ

	ـكل اســتنفاد الإجراءات الوطنية شــرطا أساســيا لتقديم الاحتجــاج. غير أنه في بعــض الحاا طــر في الاحتجــاج بالتوفيق أو غير ذلــك من التدابير على المســتوى الوطني :
	يرجــى بيــان مــا يلــي : «1» إذا كانــت منظمتكــم ترغب في استكشــاف إمكانية الســعي
ذلك من التدابيــراً، « تقنية مــن جانب المكتب	ــب منظمتكــم اســـتئناف الإجــراء قبل نهايــة هذه الفترة في حال فشــل التوفيق أو غيــر ا كان الأمــر كذلــك، يرجى الإشــارة إذا كنتــم ترغبون في اللجوء إلى التدخل أو المســاعدة الا
ذلك من التدابيــراً، « تقنية مــن جانب المكتب	ــب منظمتكــم اســـتئناف الإجــراء قبل نهايــة هذه الفترة في حال فشــل التوفيق أو غيــر ا كان الأمــر كذلــك، يرجى الإشــارة إذا كنتــم ترغبون في اللجوء إلى التدخل أو المســاعدة الا
ذلك من التدابيــر)، « تقنية مــن جانب المكتب	ــب منظمتكــم اســـتئناف الإجــراء قبل نهايــة هذه الفترة في حال فشــل التوفيق أو غيــر ا كان الأمــر كذلــك، يرجى الإشــارة إذا كنتــم ترغبون في اللجوء إلى التدخل أو المســاعدة الا
ذلك من التدابيــراً، « تقنية مــن جانب المكتب	ــب منظمتكــم اســـتئناف الإجــراء قبل نهايــة هذه الفترة في حال فشــل التوفيق أو غيــر ا كان الأمــر كذلــك، يرجى الإشــارة إذا كنتــم ترغبون في اللجوء إلى التدخل أو المســاعدة الا
ذلك من التدابيــراً، « تقنية مــن جانب المكتب	رى علـى المســتوى الوطني لفتــرة زمنية محددة بغيــة معالجة الإدعاءات (رهنــا بموافقة ــب منظمتكــم اســتئناف الإجــراء قبل نهايــة هذه الفترة في حال فشــل التوفيق أو غيــر كان الأمــر كذلــك، يرجى الإشــارة إذا كنتــم ترغبون في اللجوء إلى التدخل أو المســاعدة الا تــي مكتــب الأنشــطة الخاصة بأصحاب العمــل ومكتب الأنشــطة الخاصة بالعمال في هـــ
ذلك من التدابيــراً، « تقنية مــن جانب المكتب	ــب منظمتكــم اســـتئناف الإجــراء قبل نهايــة هذه الفترة في حال فشــل التوفيق أو غيــر ا كان الأمــر كذلــك، يرجى الإشــارة إذا كنتــم ترغبون في اللجوء إلى التدخل أو المســاعدة الا

5. يرجى الإشــارة إلى ما إذا كان قد جرى عرض المســألة على الســلطات الوطنية المختصة (لا ســيما المحاكم الوطنية

ب، يرجى الإشـارة إلى أي مــدى تختلف أي ادعــاءات مقد	أو قــد قدمــت إليهــا، وإن كان الجــواب بالإيجاب عاءات التي ســبق بحثهــا أو تقديمها.

الملحق رقم 3:

معجم المصطلحات المتعلقة بالمعايير الدولية للعمل

Déclaration de Philadelphie	Declaration of Philadelphia	إعلان فيلادلفيا يتضمــن هذا الإعــلان أهداف ومقاصد منظمة العمــل الدولية والمبادئ التي أن تســتوحيها الدول الأعضاء في سياســاتها. وقد وقع هذا الإعلان فــي المؤتمر العــام للمنظمــة، المنعقد فــي فيلادلفيا، فــي دورته 26، بتاريــخ 10 مــاي 1944. ويعتبر الإعلان جزءا من دســتور المنظمة.	
Déclaration relative aux principes et droits fondamentaux au travail	Declaration on fundamental principles and rights at work	إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل صـدر هــذا الإعلان عــن منظمة العمــل الدوليــة ســنة 1998، وهو يحدد المبــادئ والحقــوق ذات الصبغة الأساســية فــي مجال العمــل، أي تلك التــي تلتــزم كل الــدول الأعضــاء باحترامهــا وتعزيزهــا، و إن لــم تكــن قد صدقــت على الاتفاقيات ذات الصلة بهذه المبادئ والحقوق الأساســية، والتــي تتمثل في مــا يلي : - الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية - القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي - القضاء الفعلي على عمل الأطفال - القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.	
Déclaration de l'OIT sur la justice sociale pour une mondialisation équitable	ILO declaration on social justice or a fair lobalization	إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة لاجتماعية من أجل عولمة عادلة اعتمــد هــذا الإعــلان في مؤتمــر العمــل الدولي، فــي دورتــه 97، بتاريخ 10 جــوان 2008. وهــو بمثابــة إطــار مرجعــي مــن أجــل تحقيــق العدالة الاجتماعية وتوفير مقومات العمل اللائق في ســياق العولمة. ويســتند الإعــلان علــى القيــم والمبادئ المكرســة في دســتور المنظمة ويهدف إلــى تعزيزها قصــد مجابهة التحديــات الراهنة.	

Normes internationales du travail	International labour Standards	معايير العمل الدولية هـي صكـوك قانونيــة تصدرهــا منظمــة العمــل الدولية وتتعلــق بمجال العمــل وتهــدف أساســا إلــى ضمــان حقــوق العمــال. وتنقســم هـــذه المعاييــر إلــى صنفيــن : الاتفاقيــات والتوصيــات.
Conventions internationales du travail	International labour Conventions	اتفاقيات العمل الدولية هــي صكــوك تتضمــن معاييــر العمــل الدوليــة، وهــي قابلــة لأن يقــع التصديــق عليهــا مــن الــدول الأعضــاء، وتترتب عنهــا في حالــة التصديق التزامــات تتقيــد بهــا الدولــة التــي صدقــت علــى الاتفاقية.
Recommandations internationales du travail	International labour Recommendations	توصيات العمل الدولية هــي صكــوك ليســت قابلــة لأن يقــع التصديق عليهــا، فهي تعــد بمثابة معاييــر إرشــادية أو توجيهية غيــر ملزمة، وتأتي عــادة لتدعيم ما تضمنته اتفاقيــة دولية للعمــل، كما قد تكــون قائمة بحد ذاتها أي غير مرتبطة باتفاقية ما.

Conventions fondamentales	Fundamental Conventions	اتفاقيات العمل الأساسية: هـي الاتفاقيـات المتعلقـة بالمبـادئ والحقوق الأساسـية فـي العمل طبـق مـا أقـره إعـلان 1998، وتتمثل في: - الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية: الاتفاقيتان رقم87 ورقم98 - إلغاء العمل الجبري: الاتفاقيتان رقم 29 ورقم 105 - المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص: الاتفاقيتان رقم 100 ورقم 111 - عمل الأطفال : الاتفاقيتان رقم 138 ورقم 182
Conventions de gouvernance (prioritaires)	Governance (priority) Conventions	اتفاقيات الإدارة السديدة: تعتبــر هــذه الاتفاقيــات صكوكا ذات أولوية حيث تتعلق بحســن التســيير والحوكمــة، وهــي تضم المعاييــر المتعلقة ب : - سياسة العمالة: الاتفاقية رقم 122 - تفتيش العمل: الاتفاقيتان رقم 81 ورقم 129 - المشاورات الثلاثية : الاتفاقية رقم 144

	T	
Ratification des conventions internationales du travail	Ratification of international labour conventions	التصديق على اتفاقيات العمــل الدوليــة التصديــق على اتفاقيــة العمل الدولية هو إجراء رســمي تعلــن بمقتضــاه الــدول الأعضــاء عن قبولهــا لهـــذه الاتفاقيــة باعتبارها وثيقــة ملزمة لهــا قانونيا.
		ويترتــب عن هذا التصديق أن الدولــة تصبح ملتزمة باحترام تلك الاتفاقية وضمــان تطبيقهــا وتكــون خاضعــة فــي هـــذا الشـــأن لنظــام الإشــراف المنتظــم مــن جانب منظمــة العمــل الدولية.
Conférence internationale du travail	International labour Conference	مؤتمر العمل الدولي هــو أعلى ســلطة في منظمة العمل الدولية، وهــو الذي يعتمد المعايير الدوليــة للعمل ويضع السياســات العريضــة للمنظمة، كمــا يعتمد خطة عمــل المنظمــة وميزانيتهــا. وينعقــد المؤتمر مــرة واحدة ســنويا، حيث تلتقي فيــه جميع وفود الــدول الأعضاء، ويتكــون كل وفــد مــن مندوبيــن عــن الحكومــة ومنــدوب عــن العمــال ومنــدوب عــن أصحــاب العمــل. ولــكل واحــد منهــم صوت مساو للآخرين في الجلسات العامة
Conseil d'administration	Governing Body	مجلس الإدارة هــو الجهــاز التنفيذي لمنظمــة العمل الدولية، ويضــم 28 عضوا يمثلون الحكومــات و 14 عضــوا يمثلــون العمــال و14 عضــوا يمثلــون أصحــاب العمــل. ويتولــى مجلــس الإدارة تعييــن المديــر العــام لمكتــب العمــل الدولــي، وكذلك تحضيــر جدول أعمال المؤتمر العــام وتنفيذ قراراته، كما يقــوم بإعــداد برنامــج وميزانيــة المنظمة، وتحديــد سياســتها المعيارية وكذلــك سياســتها في
Bureau international du travail	International labour Office	مكتب العمل الدولي يتولى مهمـة الأمانـة العامـة لمنظمـة العمـل الدولية. ويقـوم بجمع وتوزيـع المعلومـات عـن جميـع المواضيـع المتصلـة بنشـاط المنظمة، وبوجـه خـاص بحـث المواضيـع التـي يعتـزم عرضها علـى المؤتمـر بغية إبـرام اتفاقيـات دوليـة،. ويـرأس مكتـب العمل الدولي مدير عام يعينه مجلس الإدارة.

Commission	Committee of	لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات
d'experts pour	Experts on the	تتكـون هــذه اللجنة من 20 خبيــرا يعينهم مجلــس الإدارة. وتتولــى اللجنة
l'application des	application of	فحص تقارير الحكومات وبيان مدى توافق القوانين والممارســات الوطنية
conventions et	conventions and	مـع الاتفاقيــات المصدق عليها ومــدى تقيد الــدول الأعضــاء بالالتزامات
recommandations	recommendations	التــى يفرضهــا عليها دســتور المنظمة بخصــوص المعايير. وتجتمــع اللجنة
		کل ســنة في نوفمبر- ديســمبر،
		ويعرض تقريرها على مؤتمر العمل الدولى.
		ويدر عن عربي عرب عدي دو ددر دعده المعال العرب العداد الع
Commission de	Committee on the	لجنة تطبيق المعايير التابعة لمؤتمر العمل الدولي
l'application des	application of	هــى لجنة ثلاثيــة دائمة، تتولى مناقشــة تقرير لجنة الخبــراء والوثائق التي
normes	standards	َ رَبِي . · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
		أو دعوتهـا للقيـام بإجـراءات معينــة قصــد تحسـين قدرتهـا علــى الوفــاء
		.و دــو هــ عـــيـــــم ب _ي بـــرندنك عــــــــ عــــــــ عــــــــــــــــ
		بمراهاتها الشربية عن الأفاقيات الشعدي عنيها. وموتى النبية فعديم تقريـر يناقش في الجلسـة العامـة للمؤتمر
		تعریدر ینافش في انجنســه انعانــه نسونسر
Etude d'ensemble	General surveys of	الدراسة الاستقصائية العامة للجنة الخبراء
de la commission	the Committee of	تفحـص اللجنــة في هذه الدراســة تطبيــق معايير العمل الدوليــة المتصلة
d'experts	experts	بموضوع معين يشّـمله عـدد من الاتفاقيـات والتوصيـات، وذلك انطلاقا
		مـن المعلومـات التي تقدمهـا الحكومـات ومنظمات العمـال ومنظمات
		أصحاب العمل. وتتولَّى اللَّجنـة فـى هـذه الدراسـة البحـث حـول وضـع
		القوانيــن والممارســات الوطنيــة المتعلقــة بموضــوع الدراســة، ومــدي
		تلاؤمها مع المعاييـر الدوليـة للعمـل، وإبـراز التوجهـات العامـة بشــأن
		تطبيـق هــذه المعايير.
		تحبيتي هنده المحتيير.

Observations	Observations	ماره خالت	
Observations	Observations	ملاحظات هـي نـوع مـن التعليقـات التـي تبديهـا لجنـة الخبـراء تعقيبـا على مسـائل أساسـية تثــار بشــأن تطبيــق اتفاقيــة مصدق عليهــا من طرف دولــة عضو. وتســتخدم الملاحظــات بصورة عامة في الحالات الأشــد خطــورة أو حالات التخلــف عن الوفــاء بالالتزامات منذ مــدة طويلة.	
		وتنشر الملاحظات في التقرير السنوي للجنة الخبراء.	
Demandes directes	Direct requests	طلبات مباشرة هـي نوع مـن التعليقــات التــي تبديها لجنــة الخبــراء وتتعلق باستفســارات ذات طابــع تقنــي أو طلــب المزيد مــن المعلومــات أو التوضيحات. وترســـل الطلبــات المباشــرة للحكومــة المعنيــة، ولا تنشــر فــي تقرير لجنــة الخبراء.	
Réclamation	Representation	احتجاج هـو إجـراء تقـوم بـه إحـدى منظمـات العمـال أو أصحـاب العمل، اسـتنادا لأحـكام المادتيـن 24 و 25 مـن دسـتور المنظمـة، حيث تتوجـه إلى مكتب العمـل الدولـي قصـد إثـارة دعـوى ضد دولـة عضو تكـون قد قصـرت في تأميـن التطبيـق السـليم لأي اتفاقيـة هـي طـرف فيهـا. ويجـوز لمجلـس الإدارة أن يشـكل لجنـة ثلاثيـة الأطراف لبحث الاحتجـاج ورد الحكومة عليه. و إثـر ذلـك تقـدم اللجنـة تقريـرا إلـى مجلـس الإدارة يتضمـن اسـتنتاجاتها بشـأن موضـوع الاحتجاج وتوصياتهـا فيما يتعلق بالقـرارات التي يتعين على المجلـس اتخاذهـا. وإذا كان موضـوع الاحتجـاج يتعلـق بالحقـوق النقابية، تقـع إحالتـه إلى لجنة الحريـة النقابية التابعـة لمجلـس الإدارة لتتولى النظر فيه .	

Plainte	Complaint	شكوى
		هـي إجـراء يقـع تقديمـه لمكتب العمـل الدولي، اسـتنادا لأحـكام المادة 26 من دسـتور المنظمـة، مـن قبـل دولـة من الـدول الأعضـاء قصد إثـارة دعوى ضـد دولة عضـو أخرى لعـدم امتثالهـا لاتفاقيـة صدقـت عليهـا كلتاهما. ويجـوز لمجلـس الإدارة تشـكيل لجنة تحقيـق لدراسـة الشـكوى وتقديـم تقريـر بشـأنها. ويتضمـن التقريـر اسـتنتاجات اللجنـة وتوصياتهـا. وفـي صـورة عـدم قبول هـخه التوصيات مـن الحكومـة التي قدمـت ضدها الشـكوى، يتعيـن عليها أن تعلـم المدير العام لمكتـب العمل الدولي عمـا إذا كانت ترغب فـي أن تحـال الشـكوى إلى محكمـة العدل الدوليـة التي تكـون قراراتها ملزمـة ونهائية. أمـا فـي صورة عـدم تنفيـذ الحكومـة لتوصيـات اللجنـة أو قـرارات المحكمة، فإنـه يجوز لمجلـس الإدارة أن يوصـي المؤتمـر بالإجـراء الذي يراه مناسـبا.
Comité de la liberté syndicale	Committee on freedom of association	لجنة الحرية النقابية هي هيئة ثلاثية تابعة لمجلس الإدارة وتتكون من 9 أعضاء قارين و 9 أعضاء مناوبين يمثلون بصفة متساوية مجموعات الحكومات وأصحاب العمل والعمال في مجلس الإدارة، بالإضافة لرئيس مستقل. وتختص اللجنة بالنظر في الشكاوى المتعلقة بوجود انتهاكات بشأن الحقوق النقابية من طرف أي دولة عضو، سواء كانت قد صدقت أم لم تصدق على الاتفاقيات ذات الصلة.
		وتتولى اللجنة النظر في مدى تلاؤم التشريعات والممارسات الوطنية في الدولة المعنية مع مبادئ الحرية النقابية وحق المفاوضة الجماعية.
		ويمكن للجنة أن تقترح على مجلس الإدارة دعوة الحكومة المعنية إلى أن تتخذ خلال مدة معينة الإجراءات اللازمة، كما يمكن أن توصي بإحالة الموضوع على لجنة التوفيق وتقصي الحقائق.

	,			
Commission	Fact-Finding and	لجنة التوفيق وتقصى الحقائق بشأن الحرية النقابية		
d'investigation et	conciliation	تتكــون هـــذه اللجنة من 9 أشــخاص مســتقلين يعينهم مجلــس الإدارة. وتنظر		
de conciliation en	commission on	اللجنــة في الشــكاوي المتعلقة بانتهاكات الحريــة النقابية، التــي يحيلها إليها		
matière de liberté	freedom of	مجلِّس الإِّدارة. وقـد تتعِلـق هذه الشـكاوي بـدول صدقت علـى الاتفاقيات		
syndicale	association	بشــأن الحريــة النقابيــة، أو بــدول لــم تصــدق علــى هــذه الاتفاقيــات. وبعــد		
		اســتكمال النظــر فــي موضوع الشــكوى، تقــوم اللجِنة بإعــداد تقريــر يتضمن		
		النتائـج التـي اســتِخلصتها والتوصيــات التــي يمكــن أن تقترحها بشــأن التدابير		
		الضروريــة لإِزالــة أســباب الشــكوى، مــع تحديــد مهلــة للحكومة قصــد اتخاذ		
		هــذه التدابير. ويتولــى المدير العام لمكتــب العمل الدولي إبــلاغ تقرير اللجنة		
		إلــى مجلــس الإدارة للمتابعة.		

الملحق رقم 4:

مصادر معلومات بشأن المعايير الدولية للعمل

الوثائق الأساسـية المتصلـة باتفاقيات وتوصيات منظمة العمــل الدولية

- دســتور منظمــة العمــل الدوليــة والنظــام الأساســي لمؤتمـر العمـل الدولـي، مكتـب العمـل الدولـي ، 2012
- تقريـر لجنـة الخبـراء المعنيـة بتطبيـق الاتفاقيـات والتوصيــات. ويتكــون التقريــر الســنوي للجنــة مــن :
 - التقرير العام (التقرير الثالث (الجزء 1 ألف)) ،
 - الملاحظات (التقرير الثالث (الجزء 1 ألف))،
- الدراسة الاستقصائية العامة (التقرير الثالث الجزء 1 باء). - وثيقــة معلومــات عن التصديقات والأنشــطة المتعلقة بالمعاييــر (التقرير الثالــث (الجزء 2)).
- تقرير اللجنة المعنية بتطبيق المعايير، مقتطفات من محاضر أعمال مؤتمر العمل الدولى. منشورة منذ عام 2007
- تقريــر لجنــة الحريــة النقابيــة، وينشــر ثــلاث مــرات فــى السـنة كوثيقــة من وثائــق مجلس الإدارة، كما ينشــر في النشــرة الرســمية (السلســلة باء) لمكتب العمــل الدولي.
- النشــرة الرســمية لمكتب العمل الدولي (منشــورة منذ عـام 1919). تتضمن السلسـلة « ألف « نصوص الصكوك المعتمــدة والمعلومــات المتعلقــة بالتصديقــات علــى الاتفاقيــات ونقضها، وملخصات مقــررات مجلس الإدارة، وقــرارات مؤتمر العمــل الدولــي ومقرراتــه والاجتماعات الإقليميــة وتفاســير الاتفاقيــات التــى اعتمدهـــا المؤتمر واستنتاجات الاجتماعـات الثلاثيـة واجتماعـات الخبـراء. وتتضمـن السلسـلة « بـاء» تقاريـر لجنة الحريـة النقابية.

2. منشورات مختارة لمكتب العمل الدولي

- قواعــد اللعبــة : مقدمــة موجــزة عــن معاييــر العمــل الدوليــة، طبعــة منقحــة، 2009.
- الحريـة النقابية، مجموعة مبادئ لجنـة الحرية النقابية التابعــة لمجلــس إدارة مكتــب العمــل الدولــي، الطبعــة الخامسـة المنقحـة، 2009

الأقراص المدمجة المستخدمة لذاكرة القراءة

- المكتبـة الإلكترونيـة لمعاييــر العمــل الدوليــة (ILSE CD-ROM) . وتحتــوى هــذه المكتبــة علــى الاتفاقيــات والتوصيــات وغيــر ذلك من الوثائق الأساســية بالإنكليزية والفرنسـية والإسـبانية ووثائـق مختــارة بلغــات أخــرى. وتنشر ســنويا.
- تطبيــق معاييــر العمــل الدوليــة (ANITA CD-ROM) . وتحتـوى علـى التقريـر العـام والتعليقـات الفرديـة لآخـر تقريــر للجنــة الخبــراء والتعليقات التــي لا تزال قيــد النظر والمناقشـات المتعلقـة بالملاحظـات التـى تـمّ اختيارها لكـى تبحثها لجنــة المؤتمر المعنية بتطبيــق المعايير في مؤتمــر العمــل الدولى. وتنشــر ســنويا.
- المكتبــة الإلكترونيــة للحريــة النقابيــة والمفاوضــة الجماعيــة، وتنشــر ســنويا.

4. مـوارد الأنترنــت

NORMLEX هـى قاعـدة بيانـات جديـدة تجمـع المعلومات عن معاييــر العمل الدولية (مثل المعلومــات عن التصديقات واشــتراطات تقديم م التقارير وتعليقات هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية، إلخ.) وعن التشريعات الوطنية الخاصة بالعمـل والضمان الاجتماعـى. وقد صممت قاعـدة البيانات NORMLEX بحيث تقدم معلومات كاملة وسهلة الاستخدام بشأن هذه المواضيع، وهي تشـمل قاعدة البيانات NATLEX ، بالإضافـة إلى المعلومات التي كانـت موجودة من قبل في قواعد البيانــات APPLIS و ILOLEX و LIBSYND

NATLEX هـى قاعــدة بيانــات ببليوغرافيــة للقوانيــن الوطنيــة المتعلقة بالعمل والضمــان الاجتماعي وحقوق الإنســان ذات الصلــة. وتحتــوي على العديد مــن القوانين بنصوصها الكاملة.

وتتوفـر بقواعـد البيانـات المذكـورة أعـلاه علـى موقـع معاييــر العمل الدولية على شــبكة الإنترنات على العنوان التالي: www.ilo.org/normes دليل حول الإجراءات وصياغة التقارير بشأن المعايير الدولية للعمل

